العدد الخامس
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
إبريل ٢٠٢١

دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة ميدانية

Management of small and medium enterprises and their role in achieving sustainable development
A field study

إعداد

د. محمد عبد السلام عبد اللّه

مدرس علم الاجتماع كلية الأداب

جامعة المنصورة

٢٠٢١م

العدد الخامس
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
إبريل ٢٠٢١

دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة ميدانية

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٣/٣٠ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٤/٣٠

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، والكشف عن دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، وأداة الاستبيان تم تطبيقها على عينة عشوائية بلغت (١٨٩) من الشباب المستفيدين من المشروعات المتوسطة والصغيرة، واتضح من النتائج دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين المستوى الاقتصادي للشباب، والقضاء على البطالة لأنها تمثل الملاذ الأخير لمن لا تتاح له الفرصة للعمل في القطاع الرسمي، وأكبر مصادر خلق وتوفير فرص عمل حقيقية دائمة ومتنوعة، والصناعات الصغيرة تمثل البنية الأساسية للمشروعات الكبيرة، وأهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع.

الكلمات الافتتاحية: إدارة المشروع، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة.

Management of small and medium enterprises and their role in achieving sustainable development
A field study

Abstract:-

The study aimed to identify the role of managing small and medium enterprises in economic development, and to reveal the role of managing small and medium enterprises in achieving sustainable development, To achieve these goals, the study relied on the use of the descriptive approach, and the questionnaire tool was applied to a random sample of (189) young people who benefited from medium and small projects. The results showed the role of small and medium enterprises in achieving sustainable development by improving the economic level of youth, and eliminating unemployment because it represents the last resort for those who do not have the opportunity to work in the formal sector, and the largest source of creation and provision of real, permanent and diversified job opportunities, and small industries represent the basic infrastructure For large projects, the most important tributaries of the economic and social development

process, and finally the exploitation of boys as assistants in some work instead of turning them into energies that harm society.

Keywords: Project management, small and medium enterprises, sustainable development.

مقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريً في إنجاز الأعمال بطريقة أكثر استدامة، حيث يتم تحقيق حوالي ثلث الناتج الإجمالي العالمي من خلال المشروعات الصغيرة، مما يشير إلى تأثير محتمل وكبير نحو مستقبل أكثر استدامة من خلال دمج مبادئ الاستدامة في إدارة المشاريع. كما أن النظر في طبيعة التنمية المستدامة يوفر مؤشرات قوية على أن لها آثار كبيرة على عمليات وممارسات إدارة المشاريع. ومع ذلك، فقد فشلت معايير إدارة المشروع الحالية في معالجة أهم متطلبات الاستدامة، واستنادا إلى تحديد أهم أبعاد ومبادئ الاستدامة، فإن محاولة أخذها بعين الاعتبار يؤثر على إدارة المشاريع على مستويات مختلفة، حيث أن التفكير في الاستدامة يعني. أولاً، تحول في نطاق إدارة المشروعات من إدارة الوقت والميزانية والجودة إلى إدارة التأثير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. وثانياً ينطوي ذلك على تحول في نموذج إدارة المشاريع من نهج يمكن تمييزه بالقدرة على التنبؤ وإمكانية التحكم، إلى نهج يتميز بالمرونة والتعقيد. وثالثاً، إدماج الاستدامة يعني تحولاً في مهنة مدير المشروع من التركيز على تحقيق النتائج المطلوبة، إلى تحمل المسؤولية في تحقيق الاستدامة في المنظمة والمجتمع، ومن هنا يمكن تطوير ممارسات ومعايير إدارة المشاريع بشكل أكبر لمعالجة دو رها في خلق تنمية مستدامة.(العلم، ٢٠١٨، ٩)

إن المشروعات الصغيرة أحد الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأن هناك اتفاقاً عالمياً على أن التنمية المستدامة يمكن تطبيقها في مختلف المناطق والأقاليم لأنها تهتم بتحسين المستويات المعيشية لجميع أفراد المجتمع وبصفة خاصة الفقراء والمهمشين، وهنا تظهر أهمية التنمية المستدامة التي تعتمد على نوعية التنمية، وليس حجمها، وفى إتباع سياسة عدالة توزيع الدخول وحماية الفئات المهمشة التي لا يلتفت إليها نظام السوق، وتبنى برامج هادفة لمعالجة الأمية ومستوى المهارات الفنية والتعليم والإسكان والزيادة السكانية والتغير الذى يطرأ على التركيبة السكانية، لذلك فإن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية بجميع أنواعها سواء كانت تنمية اقتصادية أو تنمية اجتماعية، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشروعات الصغيرة فرص عمل واسعة نظراً لصغر

رأس المال المستثمر للفرد ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج وكذلك لدعم النمو الاقتصادي. (محمد، ٢٠١٦، ٥٢)

وتحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاها عالميا متسارعا لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات في اقتصادات الكثير من الدول.

وبذلك تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية قصوى، لتعدد آثارها مما يجعل من الأهمية بمكان تناول هذه الآثار بالشرح والتحليل ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك للوقوف على مدى أهميتها وتقديم التوصيات الممكنة لتعظيم دورها وآثارها المختلفة.

- مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل مصدرا مهما لنشاط ريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل، ويعتبر المشروع الصغير بمثابة اللبنة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ففي ظل الإحباط العام الناجم عن عدم فعالية المنهجيات التقليدية في توفير فرص عمل للشباب في مصر، وأصبحت إقامة المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال مفتاحي التصدي لتحدى البطالة؛ خاصة بعد اقتناع صانع القرار بأن التشجيع على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحا توجها عالميا، يحظى باهتمام الحكومة الأمر الذي جعل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة طوق نجاة، وطريق الخلاص لتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد فرص عمل للشباب، وخاصة مع وجود ملايين الخريجين الباحثين عن فرصة عمل في ظل اقتصاد سوق حر؛ فكاد يجمع الكل على أن "المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل قاطرة التنمية، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية، والتوظيف الذاتي مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

- أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال تناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحظى بأهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي بمثابة قوة تنموية هائلة للاقتصاد الوطني بالاعتماد على سياسات وبرامج خاصة من شأنها دعم وتشجيع هذه المشروعات ولا يخفى على أحد أن الحكومة المصرية تنامي لديها إدراك بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيال توفير الوظائف، والنمو الاقتصادي، واستجابة منها لحاجات المشروعات الصغيرة على المستوى القومي تم تأسيس "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" والذي يهدف إلى رسم برنامج قومي لتطوير وتنمية المشروعات وتأمين الأجواء المناسبة لتشجيعها، وتشجيع الشباب على دخول سوق العمل عن طريق هذه المشروعات، ونشر ثقافة العمل الريادي، والبحث والإبداع والابتكار في المجتمع المصري،، كما تتجلى أهمية هذه المشروعات في الحد من مشكلة البطالة وعلاج الفقر، وبذلك تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في اجتهادها في إثراء التراث النظري بدراسات اقتصادية تبرز العلاقة المتداخلة بين المشروعات الصغيرة والتنمية والمستدامة. كما تبرز أهمية الدراسة من خلال الجزء التطبيقي استعراض بعض الأفكار العملية المبتكرة في إدارة المشروعات الصغيرة، يمكن أن يفيد موضوع الدراسة الراهنة في دعم دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، كما تتمثل أهمية الدراسة أيضا في تقديم بعض التوصيات لتعزيز وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتلخص أهداف الدراسة الراهنة في:

١. التعرف على دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.
٢. رصد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.
٣. التعرف على دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.
٤. الكشف عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

- مفاهيم الدراسة:

١. مفهوم إدارة المشروع:

أ- مفهوم الإدارة:

في الواقع ان مفهوم الإدارة يشتمل على معاني كثيرة ومختلفة مما يؤدي في الواقع إلى صعوبة وضع تعريف يحددها في كلمات معدودة، ذلك أن الإدارة تتسم باتساع النطاق وتنوع الوظائف وتباين الأغراض بوصفها نشاط إنساني يتعلق بكافة أوجه المجهودات الفردية والجماعية، ويتصل بمختلف قطاعات الحياة العامة والخاصة، ويمتد إلى سائر الميادين ذات الصيغة الاجتماعية. والإدارة نوع من السلوك العام الذي يوجد في كافة المنظمات البشرية، وهي عملية توجيه وسيطرة على الحياة في المنظمة الاجتماعية، وأخص وظائف الإدارة هي تطوير وتنظيم عملية اتخاذ القرارات على أفضل وجه ممكن. (عيسي، ٢٠١٩، ٢١)

ومن أكثر التعاريف شيوعًا هو تعريف (فريدريك تايلور) F. Taylor فقد عرفها بأنها: هي الفن الذي يجعلك تدرك تماما ما الذي تريد أن يفعله الأفراد، ونتأكد من أنهم فعلوه، بأحسن طريقة وأرخصها. (أونيس، ٢٠١٨، ١٩٦)

أما علماء الاجتماع اعتبروا الإدارة من وجهة نظرهم نظاما اجتماعيا هادفا يضم مجموعة من الأفراد يعملون وفقا لتحقيق هدف واحد مشترك، ويرون أن التعاون بين مجموعة الأفراد العاملين والسلوك الإنساني الخاص بهم هو أساس العملية الإدارية.

كما تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الإدارة بأنها العملية التي يمكن بواسطتها تنفيذ غرض معين والإشراف عليه، وكذلك هي الناتج المشترك لأنواع مختلفة من الجهد الإنساني الذي يبذل في هذه العملية. (الجيزاوي، ٢٠١٨، ١١٦)

والإدارة هي ذلك النشاط الخاص الذي يقوم بإتباع سياسة محددة تعتمد على كل من وضوح الأهداف التنظيمية، والقيادة العقلانية، وتنمية الموارد والطاقات، وذلك من أجل تطوير وكفاءة المؤسسات، لقيامها بدور فعال في تنمية المجتمعات التي تعمل به. (ابراهيم، ٢٠١٤، ٢٠)

وتعرف الإدارة أيضاً بأنها "نشاط إنساني هادف يستمد مفاهيمه من علوم مختلفة ويعمل على تحقيق النتائج بكفاءة وفعالية باستخدام موارد معينة وفى ظل ظروف خارجية. (دودين، ٢٠١٧، ٢٦)

ويمكن تعريف الإدارة **إجرائيا** بأنها نظام معين يشمل مجموعة من الإجراءات والقرارات الهادفة باستخدام وتطبيق مجموعةٍ من النظم الفنية، والإدارية، والاجتماعية، والبيئية يتم تطبيقيها وتنفيذها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- **مفهوم إدارة المشروع:**

اختلف العلماء والعاملين في مجال إدارة المشاريع حول تعريف محدد لها، وهذا الاختلاف بسبب تعقيدات مفهوم إدارة المشاريع ونظرة كل فريق عند ممارسته في هذا المجال. ويمكن تعريف إدارة المشاريع بأنها فن توجيه الموارد البشرية والمادية وتنسيقها، خلال حياة المشروع، من خلال استخدام التقنيات الحديثة، لتحقيق الأهداف المحددة، بالطريقة التي تمكن من إنجاز المشروع، وذلك بتنفيذ مضمون ما جاء فيه، ومراعاة عوامل الجودة والتوقيت والتكلفة. (طلحه، ٢٠١٧، ١٢)

وتعني مجموعة الفعاليات والأنشطة التي تعمل مع بعضها البعض من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة لغرض الاستخدام الأمثل لإمكانيات المشروع بقصد تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية وضمن معايير الزمن، والكلفة، والجودة، عل أن تأخذ هذه الإدارة العوامل والمتغيرات البيئية المختلفة المحيطة بالمشروع. (سرحان وأخرون، ٢٠١٦، ٥٤)

هو تخصص يتعلق بتنظيم وإدارة الموارد المتاحة للمشروع بالطريقة التي تمكن تحقيق المشروع لأهدافه وبمراعاة عوامل الجودة والتوقيت والتكلفة. (الدباغ، ٢٠١٥،، ٢٠)

وعرفها معهد الإدارة الأمريكي بأنها عبارة عن استعمال المعرفة والأدوات والأساليب حتى تفي أنشطة المشروع بمتطلباته. (الأسرج، ٢٠٠٩، ٣)

وهو مجموعة من الأشخاص المعينين من قبل المنظمة لإدارة موارد المشروع وأنشطته لتسليم المخرجات المخطط ها في الوقت المتفق عيه. (علام، ٢٠١٩، ١٦)

ويمكن تعريف إدارة المشروع **إجرائيا** بأنها تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة لغرض الاستخدام الأمثل لإمكانيات المشروع بقصد توجيه الموارد البشرية والمادية وتنسيقها لتحقيق أهدافه الاقتصادية وبغرض التنمية المستدامة.

٢. مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخرًا, ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال, ولا يقتصر هذا المصطلح علي منشآت القطاع الخاص وملاكها

وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية، وتجمع الآراء علي الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. (اسماعيل، ٢٠٢٠، ١٦)

وعن تعريف المشروعات الصغيرة في مصر فقد ظل غير محدد حتى صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، الذى وفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، وعرف المشروعات الصغيرة بأنها: كل شركة أو منشاة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا، ويقل رأسمالها المدفوع عن ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا. (الزبود، ٢٠٠٩، ٦٥)

ويعرف البنك الأهل المصري المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تبلغ متوسط إيراداتها (مبيعاتها) لآخر ثلاث سنوات حتى ٢٠ مليون جنيه

أما بنك التنمية الصناعية في مصر يعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا تزيد التكلفة الاستثمارية لها بعد استبعاد تكلفة الأرض والمباني عن ١١ مليون جنيه مصري

بينما يعرف اتحاد الصناعات المصرية المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تبلغ استثماراتها الكلية ٥٥٠ ألف جنيه، ولا تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل. (صقر، ٢٠١٩، ٢٣)

وقد عرف مركز التنمية الصناعية للدول العربية المشاريع الصغيرة بأنها كافة الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية اليدوية والحرفية إضافة إلى المصانع سواء التي تتخذ شكل المصانع، أو تلك التي لا تأخذ هذا الشكل. (العبادي، ٢٠١٥، ١٨)

يعرف المشروع الصغير على أنه منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة. (قانون ١٢٥، ٢٠٢٠، ٣)

فالبنك الدولي يعتمد تعريفًا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتي ٥٠ عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتي ٣ مليون دولار, والمشروعات المتناهية الصغر حتي ١٠ عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتي ١٠٠ ألف دولار , وإجمالي الأصول حتي ١٠ آلاف

دولار , بينما المشروعات المتوسطة حتي ٣٠٠ عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتي ١٠ مليون دولار وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة (Collins,1995,1167)

والمشروعات المتوسطة، كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥ ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه. أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٣ ملايين جنيه ولا يجاوز ٥ ملايين جنيه. John Scott & Gorden Marshal, (2010, 569)

ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة **إجرائياً** بأنها كل شركة أو منشاة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا، أو وحدات إنتاجية صغيرة الحجم تضم الصناعات الريفية اليدوية والحرفية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية.

٣. مفهوم الدور:

يعرف الدور بأنه السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الأخرين منه. Bruce, J. (Biddle, .Recent, 1986.14)

م إشغاله من قبل الشخص في موقع اجتماعي معين، ويتأثر ذلك الجزء بتوقعات الفرد لما هو يلاءم ومواقف للأجزاء الأخري. (جيدنز، ٢٠٠٢، ٢٣٣)

ويمثل الدور مصطلحاً اساسياً في النظرية الاجتماعية، وهي تلقي بالضوء على توقعات وآمال اجتماعية مرتبطة بمواقع اجتماعية محددة وذلك مثل: الطموحات، وقد شاعت نظرية الدور في منتصف القرن العشرين، وفهم مفهوم الدور يبقى أداة أساسية للتفاهم الاجتماعي. (غيث، ١٩٩٧، ٢٩١)

كما يُعرف الدور بأنه الممارسات السلوكية المميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين، ويؤسس هذا التعريف علي أربعة مفاهيم هي السلوك والشخص والإطَار والتمَيز، فالأدوار هي سلوكيات يتم أداؤها بواسطة أشخاص مميزين، وعادة ما تكون مرتبطة بإطار محدد ومتميز. (العبار، ٢٠١٩، ١١٣)

والدور هو السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً، وقد نبعت فكرة الدور الاجتماعي في الأصل من المسرح، حيث تشير إلى الأدوار التي يلعبها الممثلون في العمل المسرحي، ويلعب الأفراد في كافة المجتمعات عدداً من الأدوار الاجتماعية المختلفة طبقاً للسياقات المتباينة للأنشطة التي يمارسونها. (رشوان، ٢٠١٨، ٢٣٨)

أما محمد عاطف غيث فيعرفه بأنه: "نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن مجموعة توقعات يعتنقها الشخص نفسه. (عبد اللطيف، ٢٠١٥، ١٤٧)

ويمكن تعريف الدور **إجرائياً** بأنه السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد الكيفية والوقت اللازم للقيام بالعمل المطلوب من أجل تحقيق الأهداف التي أسس من أجلها المشروع.

٤. مفهوم التنمية المستدامة:

تُعَرَّفْ التنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي. (الجابري، ٢٠١٢، ٥٧)

والتنمية المستدامة هي أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده، والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة، والتي يمكن، إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرا ومستقبلاً.

والتنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن. (سعدي، ٢٠١٩، ٧٣)

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو إلى أنه: " لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عن الآخر. (اسماعيل، ٢٠٠٨، ١٠)

ويمكن تعريف التنمية المستدامة **إجرائيًا** بانها علمية مخططة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة المشروع وجهوده التنموية، والبيئية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- التوجه النظري للدراسة:

لا شك أن التطور الكبير في حجم ونوع المشروعات وتنوع مشاكلها والذى شهده العالم منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن والذى لم يسبق أن حدث مثله في أي حقبة من حقب التاريخ حتى أن البعض يعتبر أن ما حدث أو يحدث في عقد من هذا القرن من تطور وتغير يفوق بأضعاف المرات آل ما حدث ومر بها من تغير طوال عمرها الممتد، هذا التطور نتج عنه تقدم وتطور ملحوظ في الإدارة كذلك تطورت مدارس للفكر الإداري وتطورت وتبلورت نظريات في الإدارة منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن. (رايس، ٢٠٢٠، ١٦)

نظرية الإدارة العلمية لفريدريك تايلور:

يعتبر فردريك تايلور رائد الإدارة العلمية ويطلق البعض عليه الأب الروي لها، بدأ حياته كمراقب لعمال الخط الأول في مصانع الحديد والصلب وتدرج إلى أن أصبح رئيسًا للمهندسين، كان يعتقد بأن الهدف الأساس لكل مدير وجوب تحقيق أقصى منفعة لصاحب العمل يصاحبها أقصى منفعة لكل عامل، لاحظ تايلور تدني مستوى الإنتاجية وكان مناكد بأن يمكن زيادة الإنتاجية وتحسينها، قام بالدراسات والأبحاث وقام بتطبيق المنهج العلمي (البحث والتجريب) استعرقت أبحاثه سنوات وهدفت إلى تخفيض وقت العامل وجهده وتقليل التكاليف مركزا عل أساليب وطرق العمل وأدواته. (الياس، ٢٠١٩، ١٢٧)

وقد انصرفت هذه النظرية إلى الاهتمام ومحاولة تحقيق كفاية العنصر البشري, والإمكانات المادية المستخدمة في الإنتاج عن طريق دراسات الزمن والحركة, حيث تهدف إلى تقرير الحركات الضرورية للعامل الممتاز لكي يؤدي العملية الموكل بها بأقصر وقت وبأقل حركات ممكنة وأقل جهد, حيث كانت وجهة نظر **تايلور** أنه إذا أمكن وضع معايير للأداء فإن حجم الإنتاج ستزداد وترتفع معدلات الكفاية الإنتاجية للعمال, إلا إن العامل يعتبر غير صالح

للعمل, وبهذه النظرة أعتبر العامل ترسا في آلة وأغفلت الجانب الإنساني والدوافع كمحرك للنشاط الإنساني. (العنزي، ٢٠٢٠، ٤٩)

وقد ركز تايلور اهتمامه على الكفاءة الصناعية، حيث قام بالبحث عن أفضل طريقة لزيادة الإنتاجية لدى العاملين، وذلك من خلال دراسة الحركة والزمن والعلاقة بين ظروف العمل والإنتاجية، فوجد أنه من الضروري إعادة النظر في تصميم العمل وسلوك العاملين باعتماد نظام جديد قائم على تحديد فترات الراحة وتعديل نظام الأجور الذي ربطه بالكمية عوضا عن الزمن، حيث كلما زادت الكميات المنتجة من طرف العامل يزيد أجره، وهو ما يسمى بنظام الأجور بالقطعة، مما يشجع الفرد على العمل أكثر. لقد كانت النتائج التي توصل إليها تايلور جد مرضية، مما دفعه إلى جمع أفكاره وبلورتها في مؤلفه الإدارة العلمية ووضعها في عدة مبادئ أطلق عليها اسم مبادئ الإدارة العلمية. (العبار، ٢٠١٩، ١٤٤)

- مبادئ نظرية الإدارة العلمية:

- استخدام طرق دراسة الوقت والحركة لتحديد أحسن طريقة لأداء العمل.
- استخدام الحوافز المادية لإغراء العمال على تأدية العمل بالطريقة المطلوبة، وبالسرعة أو المعدل المطلوب
- استخدام الخبراء المختصين لتحديد الظروف والشروط المحيطة بالعمل.
- الرشد الوظيفي، ويقصد به أن الفرد الإداري يسند له عمل ما أو وظيفة معينه، يكون قد تدرب على مهامها وأنه حيث يواجه موقفاً يتطلب منه اتخاذ قرار ما فان القرار الإداري يعمد إلى اختيار القرار الذي يحقق أقصى قدر من المنفعة.
- استخدام الحوافز الاقتصادية وذلك لتشجيع الأفراد على العمل لذلك فإن نظرية الإدارة العلمية تهتم باكتشاف افضل الأساليب الواجب أتباعها لرفع كفاءة العمل والإنتاج لذلك فأنها نظرية مثالية وهذا وجه الشبه بينها وبين نظريه البيروقراطية الفيبيرية، وأخيراً فأن وجهه نظر الإدارة العلمية يقدم على أن الإنسان مجرد آله وبهذا فأنها تغفل أهمية الأفراد في هذا التنظيم ولا تعتبرهم من المتغيرات المؤثرة على السلوك التنظيمي.

وبناء على ذلك، شدد" **تايلور Taylor** " في كتابه " الإدارة العلمية " على ضرورة جمع الحقائق وتحليلها وإجراء البحوث الميدانية واتخاذ القرارات في ضوء نتائجها وتوصياتها من أجل التوصل للاستخدام الأفضل للموارد البشرية والمادية المتاحة. وقد ركز على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب كحافز لرفع إنتاجية العمل منذ، وأقترح " **تايلور**" من خلال دراساته المتعددة

ومعايشاته الميدانية في المصانع، بأنه يمكن تحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق دراسة الوقت والحركة؛ دراسة شروط وظروف العمل؛ اختيار واستخدام العاملين الأكفاء؛ تحديد أساليب الأداء والتخطيط والتقويم.

وبناء على ما تقدم تتفق النظرية مع موضوع البحث، فمن أجل أن تكون الإدارة ناجحة في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة لا بد من أن تتبنى منهج علمي وواضح وهو عبارة عن عملية ذات طبيعة تكرارية يتم من خلالها التوصل إلى نظريات تمثل واقع منظومات التشغيل لغاية تحقيق أقصى فعالية ممكنة ولغايات تحقيق عمليات دعم وصنع القرارات، وإذا أمعنا النظر في مدى تقدم التقنيات الذاتية في منظومات التشغيل في الدول النامية وخاصة الدول العربية نجد أنها تعافي من ضمور في البنية الإنتاجية وهذا يرجع إلى السلوك غير الناضج أو الغير مدرك وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية والمالية، حيث يعتمد على الإطار التقليدي في التنمية، وهذا كله ناتج عن قصور المعرفة للمنظومات الإنتاجية المتكاملة ووظائفها الرئيسية ومهامها الفرعية من تصميم وتصنيع وتنظيم وإلى مقوماتها الأساسية وعناصرها المهمة من مواد ومعدات وطاقات بشرية واقتصار الصناعات على تجميع المكونات وسطحية الخبرة في التصنيع المتكامل دون التعمق في العمليات الإنتاجية من تشغيل وإدارة وضعف القدرة الابتكارية مما يؤدي إلى محدودية التغيير والتطوير والتجديد.

- الدراسات السابقة:

وقد هدفت دراسة (الهياجي، ٢٠٢٠) فقد ألقت الضوء على أهمية الصناعات الحرفية، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في البيئات التراثية، كما هدفت إلى الدراسة للوقوف على المعوقات التي تواجه تنمية الصناعات الحرفية، وتحد من انتشارها ودورها في استدامة التنمية في مدينة زبيد التاريخية، واقتراح رؤية استراتيجية لتطوير الصناعات الحرفية، وتفعيل دورها في استدامة التنمية في البيئات التراثية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وخرجت نتائج الدراسة باستراتيجية المقترحة في أحد عناصرها إلى أنه ينبغي أن تحظى الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية بدراسات مستفيضة ومعمقة من قبل الباحثين، هدفها تطوير الأداء والمواد المستخدمة، وتطوير خبرات الحرفيين التي توارثوها عبر الأجيال. فضلا عن البحث في ابتكار أصناف جديدة عصرية من منتجات الصناعات الحرفية، مع الحفاظ على الطابع التراثي؛ مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الطلب المحلي على المنتجات الحرفية، واستخدام الآلات

والمعدات والوسائل التكنولوجية الحديثة وتغيير طرق العمل من دون المساس بالعناصر الأساسية التي تحفظ لمنتجات الصناعات الحرفية سماتها المتوارثة.

وهدفت دراسة(**Sehnem, Simone, et al, 2020**) إلى تحليل التعاون كمحدد لاستراتيجيات الإدارة وتأثيراتها على نموذج الإدارة المستدامة والتنافسية في نشاط الحرف، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان، تم جمع البيانات من ١٥٦ حرفيًا مسجلاً لدى إدارة المساعدة الاجتماعية في بلدية تشابيكو، البرازيل (SEASC)، وأشارت النتائج إلى أن التعاون يؤثر بشكل إيجابي على استراتيجيات السوق الحرفية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر استراتيجيات التحسين في إدارة الحرف اليدوية بشكل إيجابي على استراتيجيات السوق وتدعم نماذج الإدارة المستدامة والتنافسية لهذا النشاط، وتؤكد النتائج على أن السياسات العامة تشجع التعاون، وبالتالي، يجب اعتبارها عاملاً استراتيجيًا يعزز النشاط من خلال الإدماج الاجتماعي، وخلق فرص العمل، ودخل ونوعية حياة الحرفي.

وقد أجريت دراسة(**Westman, Linda, et al, 2020**) بهدف تحديد كيفية مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياسات الاستدامة الحضرية، وتم جمع البيانات من خلال مقابلات مع ٧٦ شركة تعمل في تورونتو وفانكوفر ولندن، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ديناميكيات الاستدامة من خلال المشاركة في العمليات السياسية الرسمية والحركات الاجتماعية، وتسلط دراستنا الضوء على قدرة هذه الشركات على التنقل في عمليات صنع القرار الحضري ومواءمة العمليات التجارية مع المعتقدات والهويات السياسية، وفي ضوء هذه النتائج، نشير إلى ضرورة الاعتراف بالشركات الصغيرة والمتوسطة كجهات فاعلة ذات وكالة سياسية.

أما دراسة (**Oyedeo, 2017**) فهدفت إلى اكتشاف العوامل المؤثرة على سلوك استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة كدراسة نوعية من خلال مقابلات مع مديرين لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الموقف التنظيمي وتأثير أصحاب المصلحة وقيود الموارد هي من أكثر العوامل الرئيسية التي تؤثر على سلوك استدامة الشركات المتوسطة والصغيرة في قطاع التصنيع في المملكة المتحدة.

أما دراسة(**Li, Weizi, et al. 2016**) فقد استهدفت الإدارة الالكترونية من خلال التوافق الاستراتيجي: دراسة إمبريقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العصر الرقمي،

واستهدفت الدراسة الحالية تطوير أحد نماذج الإدارة الالكترونية بناءً علي نظرية التوافق الاستراتيجي، الأمر الذي قد يسهم في التعرف علي كيفية تسخير مؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا الرقمية في دعم استراتيجيات العمل داخلها بما يعينها علي التنمية المستدامة. استخدمت الدراسات أسلوب المقابلات العميقة مع (٤٢) من القادة لشركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من أجل التحقق من صدق النموذج المقترح وتطويره. وتمثلت مخرجات هذه الدراسة في تطوير نموذجاً نظرياً للإدارة الإلكترونية يشتمل علي مكونات خاصة لدعم التوافق الاستراتيجي بصورة فاعلة. وهذا النموذج قد يساعد صانعي القرار داخل شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي ممارسة الإدارة الإلكترونية بشكل فعال من خلال الموائمة الفاعلة بين استراتيجيات العمل والتكنولوجيا الرقمية بما يعمل علي تحسين إمكانات النمو والاستمرارية.

وهدفت دراسة **(Nguyen, Q. C., & Ye, F. 2015)** إلى بناء نظام مؤشر لتقييم التنمية الصناعية المستدامة ارتكازا على محتوى التنمية الصناعية وبعض المبادئ الرئيسية التي يجب إتباعها بواسطة النظام معا مع الوع الحالي للتنمية الصناعية في مدينة دلتا ميكونغ بفيتنام ويشتمل هذا النظام على ثلاثة جوانب للتنمية المستدامة وهي النظام الفرعي الاقتصادي والمجتمع والنظام الفرعي البيئي وبلغ عدد المؤشرات المستخدمة ٢٧ مؤشرًا إجمالاً، وقد استخدم البحث أسلوب دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية الصناعية في مدينة دلتا ميكونغ ليست مستدامة، وأظهرت الكفاءة توجها تنازليا في تنمية القطاع الصناعي لخلق النمو الاجتماعي الاقتصادي ودعم بيئة المدينة محل الدراسة.

المحور الأول: أهمية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

سعت العديد من هيئات ومعاهد إدارة المشاريع إلى تشجيع وتطوير إدارة المشروع كمهنة، وذلك من خلال تقديم منهجيات لإدارة المشروع، وتضم المنهجيات الأدلة المعرفية والمواصفة الدولية التي تتعلق بإدارة المشروع. اذ تعد الأدلة المعرفية ومواصفة إدارة المشروع الأساس لتنظيم وتقديم مدخل مهيكل لإدارة المشروع ي تساعد الشركات على الاستمرار بتنفيذ الأعمال بنجاح مقارنة باستخدام السياسات والإجراءات في تنفيذ أعمال المشروع. وذلك لان الأدلة والمواصفة تساعد على تحديد افضل ممارسات أو الممارسات الرئيسة لإدارة المشروع. لذلك يجب على الشركات ان تفهم الأدلة والمواصفة التي تتعلق بإدارة المشروع، وتسعى لتقديم الدعم لتمكن مدراء وأعضاء فرق المشاريع من تطوير مهاراتهم ومعارفهم في إنجاز المشاريع

كما ان تحقيق النضج والتميز في إدارة المشروع يمكن ان يكون اكثر احتمالية مع تكرار العملية والتي يمكن ان تستخدم في جميع المشاريع، وتكرار العملية يمكن الحصول عليه من خلال منهجية إدارة المشروع. كما تجدر الإشارة إلى انه من خلال منتصف التسعينيات بدأت إدارة المشروع تتكامل مع العمليات الأخرى مثل إدارة المخاطر وإدارة الجودة الشاملة وضبط تغيير المجال لتقدم منهجية جيدة، ويتوقع ان تستمر بالتكامل مع عمليات أخرى مستقبلًا. (سرحان وأخرون، ٢٠١٧، ٨٤) وتشتمل إدارة المشروع على ما يلي:

- تحديد المتطلبات الخاصة بالمشروع، ووضع أهداف واضحة ويمكن تحقيقها.
- توازن وتحقيق المتطلبات التنافسية للجودة والنطاق، والوقت، والتكلفة.
- تكييف المواصفات مع اهتمامات وتوقعات أصحاب المصلحة في المشروع.

فإدارة المشروع تعني بشكل عام القيام بالواجبات الإدارية المتخصصة في حقل إدارة المشروع ومنها:

- إدارة إطار عمل المشروع ويتناول شرح البيئة الأساسية للمشروع بالإضافة إلى إدارة دورة حياة المشروع.
- إدارة تكامل المشروع: وترابط أنشطته وأجزائه لتحقيق التناغم معها لتحقيق أهداف المشروع وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة.
- **إدارة نطاق المشروع:** وتتعلق بتخطيط العمليات المطلوبة للتأكد من أن المشروع يشمل كل الأعال المطلوبة دون سواها وإنشاء هيكل تجزئة للعمل.
- **إدارة وقت المشروع:** تشمل إدارة العمليات المتعلقة بإكمال المشروع في وقته وذلك بتحديد الأنشطة وتتابعها وتقدير موارد الأنشطة ومدة تنفيذ هذه الأنشطة وتطوير الجدول الزمني وضبطه.
- **إدارة تكلفة المشروع:** وهي تتناول العمليات المتعلقة بالتخطيط والتقدير للموازنة ومراقبة التكاليف حتى يتم اكتمال المشروع وفقا للموازنة المعتمدة. (العلم، ٢٠١٨، ١٢)
- **إدارة جودة المشروع:** وتتعلق بالعمليات المطلوبة لضمان أن المشروع سيفي بالأهداف التي تم القيام بها ولأجلها قام المشروع لتحقيقها من حيث مراقبة المواصفات والجودة التي تعنى باحتياجات وتطلعات ورغبات العملاء.
- **إدارة الموارد البشرية للمشروع:** وتتعلق بالعمليات التي تنظم فريق المشروع وتقوم بإدارته، وتخطيط الموارد البشرية، وتطويرها.

- **إدارة اتصالات المشروع:** وتتعلق بالعمليات الخاصة بإنتاج المعلومات التي يحتاجها المشروع بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب وتجميعها وتوزيعها وتخزينها، وإعداد تقارير الأداء.
- **إدارة مخاطر المشروع:** وهي العمليات التي تتعلق بإدارة وتخطيط المخاطر والقيام بالتحليل الكمي والنوعي للمخاطر، وعمليات مراقبة المخاطر وضبطها.
- **إدارة التوريد:** وهي العمليات المتعلقة بشراء المنتجات، والخدمات كذلك عمليات إدارة العقود وتخطيط المشتريات.
- ونستطيع القول أن إدارة المشروع تساعد على تحقيق الأداء للمشروع بالمواصفات المطلوبة وإنجاز العمل في الوقت المحدد، وحسب الجدولة الزمنية للمشروع وكذلك تحقيق إنجاز المشروع بأقل التكاليف وضمن الموازنة المعتمدة لذلك وكذلك إدارة كافة الموارد في المشروع.

وأن مدير المشروع يقع عل عاتقه تنسيق وتكامل أنشطة المشروع، وأن يكون مستجيبا للعمل وللبيئة المحيطة بالمشروع، وأن بجري التبادلات بين أهداف المشروع. (دودين،٢٠٢٠، ٢٩)

وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة. (العبادي، ٢٠١٥، ٣٦)

ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المقبلة، وخاصة في ظل البرنامج الطموح لتوفير فرص العمل الجادة والمنتجة للشباب في السنوات الست المقبلة، علاوة على رغبة سيادته في إيجاد جيل جديد من الشباب يقتحم ميادين العمل الحر ويشكل طليعة موكب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة. ويتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩% من مشروعات

القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وتسهم تقريبا في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع. (الأسرج، ٢٠١٨، ١١)

ويمكن إجمال أبرز الخصائص، والمميزات التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المرونة والقدرة عل التكيف مع المستجدات والمتغيرات البيئية تحديدا، ورغبات العملاء والظروف الاقتصادية.
- خدمات قطاعات كبيرة في المجتمع؛ لانتشارها الواسع في جميع المناطق.
- قربها من العملاء بشكل أكبر من المشروعات الكبيرة.
- حجمها صغير في الصناعات التي تنتمي إليها.
- مساعدتها في حل مشكلات المجتمع، من خلال توفير فرص عمل، وبدخل مناسب للأفراد الباحثين عن عمل، وبالتالي الإسهام في حل مشكلة البطالة.
- مساعدتها في رفع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع.
- قلة عدد العاملين في المشروع، وعائليته.
- المنهج الشخصي في التعامل مع الآخرين.
- وضوح الاتصالات بين صاحب المشروع، والعاملين من جهة، والزبائن من جهة أخرى.
- اعتمادها بشكل كبير عل المصادر الداخلية لتمويل رأس المال.

وبالرغم من هذه المميزات إلا أن المشروعات الصغيرة تختلف من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما اجتمعت الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي، ويتوقع لها أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة، وأن تسهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة. (اسماعيل، ٢٠٢٠، ٣٨)

المحور الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها:

أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين في توضيح العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بين البيئة والتنمية، وتحديد الملامح العامة لمفهوم التنمية المستدامة والتي يطلق عليها تسميات عديدة منها: التنمية القابلة للاستمرار، التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة، التنمية المتوالية، التنمية المستديمة، التنمية المستدامة، التنمية البيئية، وهو مفهوم بيئي مستحدث بدأ يشاع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة بعد أن

بدأت برامج التنمية في كثير من دول العالم تواجه الكثير من المخاطر والمعوقات التي تحول دون استدامتها، أو قدرتها على الاستمرار في عالم بدأ يسوده الإحساس بندرة الموارد الطبيعية وقدراتها المحدودة عند سقف محدد. (رائول، ٢٠١٤، ٣٥)

والتنمية المستدامة لا تحدث ضرراً في البيئة المحيطة بها ولا تستنزف مواردها وتقوم على الإدارة البشرية المثلى للموارد الطبيعية وتدعم مشاركة أفراد المجتمع المحلي في كافة مراحل التنمية، أي أن التنمية المستدامة تسعى إلى تقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة، كما وأن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة هي عبارة عن إجراء تقليص لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث بعض التغييرات في الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التقليل من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي. وتهدف التنمية المستدامة إلى الاستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل، وتتمثل أهم المبادئ التي تتبناها التنمية المستدامة فيما يلي:

- تحديد الأولويات بعناية.
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.
- اشتراك كل فئات المجتمع.
- تحقيق الارتباط بين الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التركيز على حماية البيئة أي إدخال البعد البيئي في كل خطط التنمية من البداية.

وعليه نستنتج بأن التنمية المستدامة عملية معقدة ومتكاملة لها أبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لتداخلها فهي تختص بتلبية احتياجات الأجيال وتعمل على تطوير الجوانب الثقافية والمحافظة على الحضارات الخاصة بكل مجتمع. (زيادات، ٢٠٢٠، ٢٦٢)

– أبعاد التنمية المستدامة:

ترتكز فكرة التنمية المستدامة على نموذج بسيط على شكل مثلث رؤوسه هي: (البيئة، الاقتصاد، المجتمع)، ويسمى نموذج (الأركان الثلاثة)، وأحيانا يسمى أيضا (نموذج الثلاث دوائر)، كما في الشكل التالي:

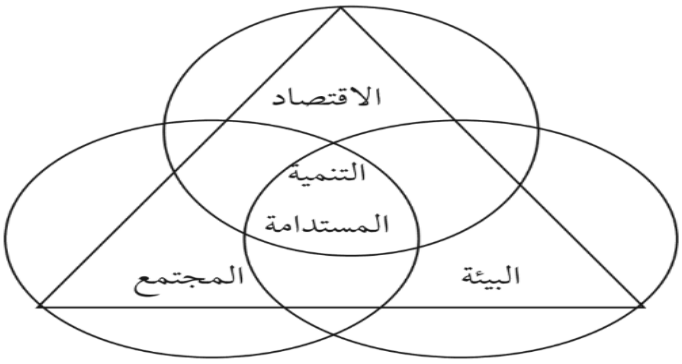

شكل رقم (١) نموذج الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة

كذلك ظهر مؤخرا نموذج (الهرم) للتنمية المستدامة كبديل لنموذج (الأركان الثلاثة)، ويتكون من أربعة أبعاد هي:

- **البعد الاقتصادي** (رأس المال من صنع الإنسان).
- **البعد البيئي** (رأس المال الطبيعي).
- **البعد الاجتماعي** (رأس المال البشري).
- **البعد المؤسساتي** (رأس المال الاجتماعي).

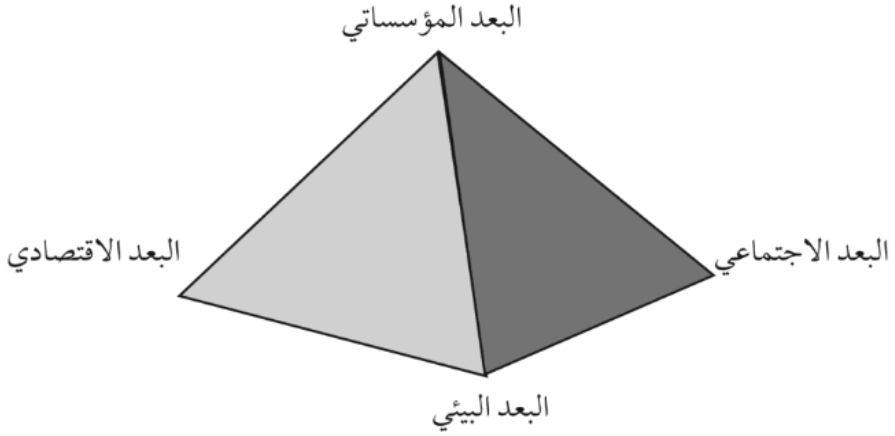

شكل رقم (٢) نموذج الهرم للتنمية المستدامة. (العصيمي، ٢٠١٥، ٥٧)

١- البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب أخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية

لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضاً لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة، ولكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من:

- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.
- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال.
- تقليل مستوى الفقر.
- أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة. (أبو رحمه، ٢٠٢٠، ٧٠)

٢- **البعد البيئي:**

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو والسكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. **(العبار، ٢٠١٩، ١١٣)، ووفقاً للبعد البيئي تتمثل التنمية المستدامة كما يلي:**

- الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية.
- حماية الغلاف الجوي والعمل على التحول من نظام عالمي مرتكز على الوقود الأحفوري إلى نظام مرتكز على طاقة أكثر نظافة واستدامة.
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.
- إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة والمياه المستخدمة.
- مكافحة التصحر والجفاف.
- حماية وإدارة المياه العذبة.
- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مكافحة القطع الجائر للغابات وتحقيق تنمية مستدامة. (الغرباوي، ٢٠٢٠، ٩٣)

- **البعد الاجتماعي البشري:**

يتحدد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في:

- الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة.
- التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي بمعنى تحقيق تقدم كبير في سبيل نمو السكان لأن النمو السريع له ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات

على توفير الخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن النمو السريع في بلد ما يحد من التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية، بمعنى إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية والمياه لأن هذه التنمية تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري. (كافي، ٢٠١٧، ٧٩)

- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية باعتبارها عملية واعية، طويلة الأمد، مستمرة، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، وإن كانت غايتها الإنسان، إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة، وعليه تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-**تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو لا على الجوانب الكمية للنمو وتكون هذه التنمية بشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

ب احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم البيئية ومحتواها على أساس أنها حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام. (رائول، ٢٠١٤ ، ٣٧)

ج تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ج- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها. (أبو رحمة، ٢٠٢٠، ٦٩)

ومن ناحية أخرى فأن من أهم مؤشرات التنمية المستدامة:

الديمقراطية: إن السياسات التنموية يجب تطبيقها لمصلحة الأغلبية البشرية جمعاء، ويجب البعد عن مركزية السلطة في إعداد السياسة التنموية.

بناء قدرات أفراد المجتمع: على اعتبار أن الإنسان هو الهدف للتنمية وهو الوسيلة أيضا في تحقيق هذه التنمية، فلا تنمية في غياب كوادر بشرية ذات قدرات خاصة في التخصصات المختلفة لإدارة المحلية؛ وتعني عملية بناء القدرات تمكين المجتمعات من ممارسة دورها الحقيقي في كافة مراحل العملية التنموية، وقدرات هذه المجتمعات على التنظيم والإدارة وتفهم وتحليل المشكلات بالإضافة إلى توافر المهارات المطلوبة للعمل على حل المشكلات.

المشاركة: تعتبر المشاركة في عمليات صنع واتخاذ القرار على المستوى المحلي والقومي والعالمي، وتتضمن برامج التنمية الوسائل والظروف التي تحقق المساهمة للمجتمع في عمليات التخطيط والتنفيذ وأن تتبنى السياسات التنموية دعم الجهود التنموية لإدارة الموارد المشتركة بين الدول المتجاورة، وأن تتقبل واقع الاعتماد المتبادل بين دول العالم.

القيم: لنجاح التنمية المستدامة يجب تأصيل قيم العدالة والمساواة بين الأجيال، والقيم الجمالية والإنسانية والقيم المشاركة والتعاون، والقيم الدينية الأصيلة

بناء قاعدة من المؤسسات المدنية: يدعو هذا المدخل إلى أهمية مساهمة الأطراف المختلفة المستفيدة من عملية التنمية وتعميق المشاركة الشعبية لقاعدة عريضة من الأجهزة والهيئات والمؤسسات والسكان في المراحل المختلفة لعملية التنمية، مما يضمن واقعيتها واستمراريتها وفاعليتها. (زيادات، ٢٠٢٠، ٢٦٣)

المحور الثالث: إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة:

في الآونة الأخيرة، أصبحت التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معقدة بشكل متزايد، مما أجبر المنظمات على الابتكار وإدارة التغيير واعتماد أنشطة جديدة من أجل مواجهة هذه التحديات، وفي إطار هذا المنظور، يجب على المنظمات التي تسعى إلى تحقيق

مستوى من التميز تطوير طرق للحد من آثارها الاجتماعية والبيئية السلبية. إن الاستدامة تقوم على دمج المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من أجل خلق استخدام منطقي للموارد الحالية وتوفير الحياة الطبيعية للأجيال القادمة. لذا ينظر للاستدامة بشكل متزايد على أنها أداة ضرورية لفهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالطريقة التي يتم بها تصميم المشاريع ونظم دعمها وبناءها وتشغيلها وصيانتها وحتى إنهاءها والتخلص منها. تلعب المشاريع دورًا محوريًا في إنجاز الأعمال بطريقة أكثر استدامة، حيث يتم تحقيق حوالي ثلث الناتج الإجمالي العالمي من خلال المشاريع، مما يشير إلى تأثير محتمل وكبير نحو مستقبل أكثر استدامة من خلال دمج مبادئ الاستدامة في إدارة المشاريع. كما أن النظر في طبيعة التنمية المستدامة يوفر مؤشرات قوية على أن لها آثار كبيرة على عمليات وممارسات إدارة المشاريع. ومع ذلك، فقد فشلت معايير إدارة المشروع الحالية في معالجة أهم متطلبات الاستدامة. إن الحاجة إلى العمل نحو الاستدامة من خلال إدماج الأبعاد الثلاثة للاستدامة على مستوى عمليات ومراحل إدارة المشاريع باتت واضحة، وبالتالي فإن الطلب على الانتقال من النهج الحالي والتقليدي لإدارة المشاريع نحو إدارة مستدامة أمر ضروري؛ وهنا يظهر الدور الكبير لمديري المشاريع باعتبارهم "عوامل تغيير" مهمة في المنظمات التي لها تأثير قوي على استدامة المنظمات والمشاريع (العلم، ٢٠١٨، ١٠)

والتنمية المستدامة تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعس الاعتبار حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذن فهي المحصلة النهائية للتفاعل بين هذه العناصر، تطرقنا لهذا المفهوم في هذه الدراسة لأنه من أهم الرهانات التي تواجه المؤسسات العمومية والخاصة حيث يكون تطبيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات كما يلي كما هو موضح في الجدول التالي (شفيقة، ٢٠١٩، ٢٠٦):

جدول رقم١ التنمية المستدامة وتطبيقها في المؤسسة

المؤسسة	– تحسين طرق الإنتاج واللجوء لتكنولوجيات الإنتاج النظيف التي تحترم البيئة. – تثمين الإنتاج النظيف من خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وتقليص استهلاك الطاقة. – الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع. – تحريض وتشجيع العمال بتبني سلوكات مستدامة من خلال جعل مبادئ التنمية المستدامة من ثقافة المؤسسة.

ولمشاريع الصناعات الصغيرة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية خاصة عندما تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار المتاح بالعنصر البشري والطاقات الخلاقة وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً، وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي. وتعد هذه المشاريع إحدى التوجهات التي تتبعها الدولة بهدف تحقق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص مميزة يمكن ان تسهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر فهي تعتبر أداة فاعلة تسهم في تحقق التنمية المستدامة وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والادخار والاستثمار فضلا عن مساهمتها في تحقق العدالة الاجتماعية والإقليمية بين جميع افراد المجتمع سواء كانوا رجالاً ونساءً. (عبد السادة، ٢٠١٩، ٢١)، ومن الممكن أن تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها كالتالي:

البعد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والذي يتضمن زيادة التوظف والدخول ورفع مستوى المعيشة من خلال ما يلي:

- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٤٦% من الناتج المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥%، ٥١% من إجمالي الناتج المحلى في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي. (محمد، ٢٠١٨، ٥٥)
- **تعتبر أداة لتحريك سوق العمل:** يتم تحريك سوق العمل من خلال الاهتمام بدعم تلك المشاريع للوصول إلى الاستخدام الكامل القوة العمل من خلال خلق فرص عمل تخلقها هذه المشاريع للعاطلين والباحثين عن عمل مع عجز الحكومة والمؤسسات الكبيرة في تامين الوظائف والأعمال واستيعاب التزايد في نمو السكان والهجرة الريفية في الكثير من البلدان.

- **تعتبر أداة في تقليل معدلات البطالة:** تعتبر ظاهرة البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والشعوب على حد سواء وتختلف حلتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لأخر، فهي تمثل السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية ويمكن اعتبارها

تهديدا واضحة على الوضع الاقتصادي في ظل ضعف القطاع الخاص ومحدوديته وان القضاء على هذه الآفة يحتاج إلى تحديد وسيلة ترفع مستوى التشغيل للقوى العاملة لذلك تعد المشاريع الصغيرة والحرفية المصدر الرئيس لتامين فرص العمل عموما في الاقتصاديات المتقدمة والنامية حيث أنها تشكل حافزا قويا لخلق فرص عمل لأفراد المجتمع سواء كانت ذكورا أو وإناثا بسبب تنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو نصف ماهرة التي تشكل النسبة الكبيرة في قوة العمل في الدول النامية وبتكلفة إنتاجية كثيفة راس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة، وذلك من خلال:

- قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبيا لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة.
- تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة وتجنب هدر طاقاتهم في انتظار تامين فرصة العمل لدى طابور القطاع العام أو الخاص.
- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهن الأصلية. (محمد، ٢٠١٨، ٥٧)

البعد الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المستدامة كخفض حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة والاستفادة من طاقات الشباب والفئات المهمشة كالتالي:

- انخراط الشباب في تحمل أعباء مشروع أو منشأة صغيرة تخطيطا وتمويلاً وإدارة يعتبر عملاً يصون الشباب من التعرض لمخاطر وآثار اللهو والانحراف وما قد يترتب عليه من تبديد للصحة وهدر للأموال ووأد للقيم العريقة التي تربى عليها المجتمع العربي.
- يعتبر الاتجاه نحو الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أثناء الأزمات وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي يشهدها الوضع الاقتصادي من وقت لآخر.

- إن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع، كما أنها – المشروعات الحرفية الصغيرة – الحافظ الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالباً ما يحميها من الاندثار والضياع، والمتمثل في تلك الأدوات والمصنوعات اليدوية الصغيرة والدقيقة التي تعبر عن العمق التاريخي والثقافي لتراكم معارف ومهارات لهذه الأمم والشعوب بكل وضوح وإتقان. (صقر، ٢٣،٢٠١٩)
- محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية: إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالية لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأفل حظا في النمو، أو الأكثر احتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلي فرص اكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع. فضلا عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة، بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينيات سلم أولويات الحكومات، ومؤسسات التمويل الدولية.
- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المشروعات الصغيرة الريفية والبيئية، خاصة التي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة خاصة التي تتطلب عمالة نسائية، مما يساعد على استغلال طاقتهن، والاستفادة من أوقات فراغهن، وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن، ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط. (الجبالي، ٢٠١٦، ٦٦)

وهكذا فإن المشروعات الصغيرة يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

البعد البيئي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: يظهر الدور الفعال للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية البيئية من خلال استغلال المخلفات الزراعية، والذي يؤدى عدم استغلالها إلى تلوث البيئة، والسحابة السوداء، مثل الصناعات التي تستخدم قش الأرز" في الإنتاج، وصناعة الأسمدة العضوية، والورق، والخشب، وصناعة الأعلاف الحيوانية غير التقليدية، مما يؤدى إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتاحة من

ناحيـة. (شـفيق، ٢٠١١، ١٠٥). لـذا فـأن تقيـيم الآثـار البيئيـة للمشـروع يسـاعد فـى تقـديم التوصيات بخطوات منع أو تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن أي مشروع وزيادة المنافع البيئية الإيجابيـة. ويتضـمن التقييم البيئـي تقييم أثـار المشروع علـى الصـحة العامـة والمحافظـة علـى البيئـة ورفاهيـة السكان فـي منطقـة المشـروع. ومـن فوائـد أجـراء التقيـيم البيئـي تحديـد القضـايا البيئية التي سوف يسببها المشروع وتقدير تكلفتها الفعلية، واقتراح آليات تخفيف الأضرار التي تنشأ عن تنفيذ المشروع، وتقييم الأثر البيئي للمشروع يساعد في اختيار مواقع بديلة في حالة ارتفاع الأثر البيئي للحفاظ على البيئة. (سليمان، ٢٠١٤، ١٣٥)

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة وأداتها:

- **منهج الدراسة :-**

تعتبر هذه الدراسة من **الدراسات الوصفية التحليلية**، إذ تستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص مشكلة معينة ودراسة ظروفها المحيطة بها، أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى، بهدف وصف هذه الظاهرة وصفًا دقيقًا شاملًا من كافة جوانبها ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة، والدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق. (حسن، ١٩٨٣، ١٧٨)

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي ومن خلال المنهج الوصفي نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع محددة على خريطة تصف وتصور – بكل دقة – كافة ظواهره وسماته، وحين نصل إلى هذه الخريطة نكون قد وضعنا الأساس المتين لأية محاولة تستهدف تطوير، أو تغيير هذا الواقع من أجل تحقيق أهداف مرغوبة ومطلوبة، أضف إلى ما سبق أن طبيعة البحوث الوصفية تعتبر أسهل من حيث فهمها واستيعابها إذا حصل الفرد أولا على بعض المعلومات عن الخطوات المختلفة المتضمنة في بحير من البحوث إلى جانب مختلف الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والتعبير عنها، والفئات العامة التي قد تصنف تحتها الدراسات.

- **أدوات الدراسة :-**

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بأداة الاستبيان، **والاستبيان** هو أحد الأساليب الأساسية أو المباشرة لجمع البيانات والمعلومات من العينة المختارة، أو من جميع المفردات مجتمع الدراسة عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مقدما، وذلك بهدف

التعرف على حقائق معينة، أو وجهات النظر المبحوثين واتجاهاتهم أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة. **(سليمان، ٢٠١٤، ١٣٨)**

- مجالات الدراسة-

أ- المجال المكاني: طبقت الدراسة الميدانية في مدينة المنصورة.

ب - المجال البشري: طبقت الدراسة على عينة من الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جـ- المجال الزماني: العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بلغت (١٨٩) من الشباب المستفيدين من المشروعات المتوسطة والصغيرة، التي يشرف عليها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويعد الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر سابقا جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حاليا هو النموذج البارز لهذه المنظمات شبه الحكومية حيث أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ كشبكة أمان اجتماعي واقتصادي تسهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر وتعمل على تحسين مستويات المعيشة والإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وكلف الصندوق الاجتماعي بمساعدة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية لها وبالتنسيق مع كل الأطراف المعنية بهذه المشروعات بهدف تبني السياسة والتشريعات اللازمة لتطويرها بموجب قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ويعمل الصندوق الاجتماعي من خلال ٣١ مكتبا إقليميا تغطي كافة محافظات الجمهورية وملحق بمعظم هذه المكاتب مجمعات صناعية تعمل بنظام الشباك الواحد وتتيح للمتقدمين سرعة الحصول على القرض وإنهاء الأوراق المطلوبة والحصول على خدمات استخراج التراخيص والسجل التجاري والبطاقة الضريبية.

نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (٢) يبين خصائص عينة الدراسة

النوع	**ذكر**			**أنثى**			**مجموع**
	١٠٨			٨١			١٨٩
	%٥٧,١			%٤٢,٩			%١٠٠
السن	**أقل من ٢٠**	**٢٠-٢٥**		**٢٥-٣٠**	**٣٠فأكثر**		**مجموع**
	١١	٥٥		٩٢	٣١		١٨٩
	%٥,٨	%٢٩,١		%٤٨,٧	%١٦,٤		%١٠٠
المستوى التعليمي	**أقل من متوسط**	**متوسط**	**فوق متوسط**	**مؤهل جامعي**	**فوق جامعي**		**مجموع**
	١٣	٣٧	٢٢	١٠٨	٩		١٨٩
	%٦,٩	١٩,٦ %	١١,٦ %	٥٧,١ %	%٤,٨		%١٠٠
الإقامة	**حصر**			**ريف**			**مجموع**
	١١٨			٧١			١٨٩
	%٦٢,٤			%٣٧,٦			%١٠٠
الحالة الاجتماعية	**أعزب**	**متزوج**		**مطلق**	**أرمل**		**مجموع**
	٤٥	١٣٤		٨	٢		١٨٩
	%٢٣,٨	%٧٠,٩		%٤,٢	%١,١		%١٠٠
صفة العمل	**مستثمر**	**ممول**		**شريك**	**مؤسس**		**مجموع**
	٢٩	٢١		٣٣	١٠٦		١٨٩
	%١٥,٣	%١١,١		%١٧,٥	%٥٦,١		%١٠٠
الدخل	**أقل من ١٠٠٠**	**١٠٠٠- ١٥٠٠**	**١٥٠٠ - ٢٠٠٠**	**٢٠٠٠ - ٢٥٠٠**	**٢٥٠٠ فأكثر**		**مجموع**
	٢١	٣٧	٣٤	٤٩	٤٨		١٨٩
	١١,١ %	١٩,٦ %	١٨,٠ %	٢٥,٩ %	%٢٥,٤		%١٠٠

اتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة تكونت من (١٨٩) شاب، وقد بلغت نسبة الذكور (٥٧,١%) بينما جاءت نسبة الإناث (٤٢,٩%)، وقرابة نصف عينة الدراسة تقع في المرحلة العمرية (٢٥-٣٠) بنسبة ٤٨,٧%، يليها المرحلة العمرية (٢٠-٢٥) بنسبة ٢١,٣% في الترتيب الثاني، ثم المرحلة العمرية (٣٠ فأكثر) في الترتيب الثالث بنسبة ١٦,٤%، وأخيراً المرحلة العمرية (أقل من ٢٠) بنسبة ٥,٨%، كما أشارت بينات الجدول إلى أن أكثر من نصف عينة الدراسة مؤهل جامعي بنسبة ٥٧,١%، يليها مؤهل متوسط بنسبة ١٩,٦%، ثم فوق متوسط بنسبة ١١,٦%، يليها أقل من متوسط بنسبة ٦,٩% وأخيراً فوق جامعي بنسبة ٤,٨%، ويقيم معظمهم في الحضر بنسبة ٦٢,٤%، كما أن غالبية الدراسة متزوجون بنسبة

٧٠,٩%، وباقي أفراد العينة موزعة ما بين أعزب بنسبة ٢٣,٨%، ومطلق بنسبة ٤,٢%، ومطلق بنسبة ١,١%، وأكثر من نصف عينة الدراسة مؤسس للمشروع بنسبة ٥٦,١%، يليها شريك بنسبة ١٧,٥%، ومستثمر بنسبة ١٥,٣%، وممول بنسبة ١١,١%، ويبلغ متوسط الدخل الشهري لعينة الدراسة ما بين ٢٠٠٠-٢٥٠٠ بنسبة ٢٥,٩%، يليها على التوالي ٢٥٠٠ فأكثر بنسبة ٢٥,٤%، ثم من ١٠٠٠-١٥٠٠ بنسبة ١٩,٦%، بينما بلغ أصحاب الدخل من ١٥٠٠-٢٠٠٠ ١٨,٠%، ويأتي أصحاب الدخل أقل من ١٠٠٠ في نهاية الترتيب بنسبة ١١,١%.

ثانيا: أهمية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم (٣) مدى اتباع المشروع نهج إداري

المدى	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**١٤٢**	**%٧٥,١**
إلى حد ما	**٣٩**	**%٢٠,٦**
لا	**٨**	**%٤,٢**
الإجمالي	**١٨٩**	**%١٠٠**

اتضح من الجدول السابق أن أغلب أصحاب المشاريع تتبع نهج إداري وذلك بنسبة ٧٥,١%، بينما رأى البعض بنسبة ٢٠,٦% اتباع مشروعهم نهج الإدارة ولكن بشكل محدود، في حين نفت فئة لم تتجاوز نسبتها ٤,٢% اتباع مشروعهم نهج الإدارة، إذن إدارة المشاريع مهمة لأنها تجلب القيادة والتوجيه للمشاريع، كما توفر إدارة المشروع القيادة والرؤية والدافع وإزالة حواجز الطرق والتدريب وإلهام الفريق للقيام بعملهم الأفضل.

جدول رقم (٤) أهمية اتباع الشباب نهج الإدارة عند البدء في المشروع (استجابات متعددة) ن =١٤٢

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
لتحقيق أعلى معدل من المكاسب والأرباح للمشروع	**١٠٩**	**%٧٦,٨**
جذب شركاء للمشروع وعدم الخوف على أموالهم	**٩٨**	**%٦٩,٠**
يساعد المشروع على توضيح الوضع المالي له	**١١٣**	**%٧٩,٦**
ضمان استمرار العمال في العمل كما يؤمن له لقمة عيشه	**١٢٣**	**%٨٦,٦**

اتضح من الجدول السابق أهمية اتباع الشباب نهج الإدارة عند البدء في المشروع وذلك لضمان استمرار العمال في العمل كما يؤمن له لقمة عيشه بنسبة ٨٦,٦%، ويساعد المشروع على توضيح الوضع المالي له بنسبة ٧٩,٦%، ولتحقيق أعلى معدل من المكاسب والأرباح للمشروع بنسبة ٧٦,٨%، وأخيراً جذب شركاء للمشروع وعدم الخوف على أموالهم بنسبة ٦٩,٠%.

وهذا ما تتفق عليه **نظرية الإدارة العلمية** والتي تؤكد في مبادئها على " استخدام الحوافز الاقتصادية وذلك لتشجيع الأفراد على العمل لذلك فإن نظرية الإدارة العلمية تهتم باكتشاف افضل الأساليب الواجب أتباعها لرفع كفاءة العمل والإنتاج".

كما تتفق نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج دراسة **(إيمان رمضان، وآخرون ٢٠٢٣)** والتي أكدت في نتائجها على أن تطبيقات إدارة الموارد البشرية مجتمعة تساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

وبذلك تعتبر إدارة المشروع مهمة لأن شخصًا ما يحتاج إلى أن يكون قادرًا على فهم ما إذا كان الجميع يفعل ما ينبغي لهم فعله داخل المشروع، وبناء عليه تعتبر إدارة المشاريع مهمة لأنها توفر النجاح وبدونها يتعرض المشروع للفوضوية والأهداف غير الواضحة والافتقار إلى الموارد والتخطيط غير الواقعي والمخاطرة ذات النوعية الرديئة وبالنهاية المشروع يتجاوز الميزانية.

جدول رقم (٥) المهام الإدارية التي تمارسها عينة الدراسة في المشروع (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لها	**١٥٢**	**%٨٠,٤**
إدارة وتوفير متطلبات السيولة اللازمة للتشغيل بالمشروع	**١٧٥**	**%٩٢,٦**
دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة	**١٧٨**	**%٩٤,٢**
الاهتمام بخدمات ما بعد البيع	**١٦٨**	**%٨٨,٩**
إعداد دراسة للسوق والتعرف على احتياجاته	**١٥٨**	**%٨٣,٦**

اتضح من الجدول السابق المهام الإدارية التي تمارسها عينة الدراسة في المشروع ويأتي في مقدمتها: دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة بنسبة ٩٤,٢%، وإدارة وتوفير متطلبات السيولة اللازمة للتشغيل بالمشروع بنسبة ٩٢,٦%، والاهتمام بخدمات ما بعد البيع بنسبة ٨٨,٩%، وإعداد دراسة للسوق والتعرف على احتياجاته بنسبة ٨٣,٦%، وأخيراً التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لها بنسبة ٨٠,٤%. كما تؤكد نتائج الدراسة على أن المهام الإدارية تعد مهمة لأنها تضمن متابعة تقدم المشروع إذا كان كل شيء يبدو قابلا للتخطيط كما أن الإشراف المستمر على المشروع والتأكد من أن المشروع يتبع بشكل صحيح الخطة الأصلية يعد أمرًا ضروريًا لضمان بقاء المشروع على المسار الصحيح.

جدول رقم (٦) مقومات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الإدارة الجيدة والتخطيط السليم	١٨٢	%٩٦,٣
توافر رأس المال اللازم للمشروع	١٨٠	%٩٥,٢
تطور القدرات التسويقية لأصحاب المشروعات	١٥٢	%٨٠,٤
وجود معايير وأدوات مراقبة على الأداء في المشروع	١٧١	%٩٠,٥
تطوير الأداء وتحسين الإنتاج من خلال التدريب المهني والإداري	١٧٣	%٩١,٥
التنويع والتغيير في نوع المنتجات لتلبية رغبات العملاء	١٧٠	%٨٩,٩

كشف الجدول السابق عن مقومات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها: الإدارة الجيدة والتخطيط السليم بنسبة ٩٦,٣%، وتوافر رأس المال اللازم للمشروع بنسبة ٩٥,٢%، وتطوير الأداء وتحسين الإنتاج من خلال التدريب المهني والإداري بنسبة ٩١,٥%، ووجود معايير وأدوات مراقبة على الأداء في المشروع بنسبة ٩٠,٥%، والتنويع والتغيير في نوع المنتجات لتلبية رغبات العملاء بنسبة ٨٩,٩%، وأخيراً تطور القدرات التسويقية لأصحاب المشروعات بنسبة ٨٠,٤%، وبناء عليه نستخلص من خلال معطيات الجدول أهمية الإدارة الجيدة والتخطيط السليم، وللتخطيط علاقة قوية بالإدارة فهو من جهة أحد عناصر العملية الإدارية باعتبارها دورة نشاط متكاملة، فالتخطيط هو الذي يجعل العملية الإدارية للمشروع هادفة وموجهة إلى غرض ممكن التحقيق، وإدارة التخطيط في المشروع تقع على عاتق صاحب المشروع الذي يقوم بمهمة التخطيط فهو يُناط به التنظيم والتوجيه والمراقبة لكي يضمن تحقيق الأهداف طبقاً للخطط الموضوعة للمشروع.

جدول رقم (٧) أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تساعد على الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة	١٢٦	%٦٦,٧
المشروعات الصغيرة تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة	١٦٣	%٨٦,٢
تحقق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة	١٥٩	%٨٤,١
تقلل المشروعات الصغيرة من اختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات	١٦٤	%٥١,٤
المساهمة في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين	١٥٥	%٤٨,٦

أشار الجدول السابق إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشروعات الصغيرة حيث تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة بنسبة ٨٦,٢%، وتحقق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة بنسبة ٨٤,١%، وتساعد على الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة بنسبة ٦٦,٧%، وتقلل المشروعات الصغيرة من اختلال ميزان المدفوعات بتقليل

حجم الواردات بنسبة ٥١,٤%، وأخيراً المساهمة في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين بنسبة ٤٨,٦%.

هذا وتؤكد نتائج الدراسة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أصبحت المشروعات الصغيرة كواحدة من إحدى عناصر التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية واحده من أهم عناصر الاستراتيجية في مهام التنمية والتطور الاقتصادي في أغلب بلاد العالم الصناعية ودول العالم الثالث على حد سواء، حيث أن هذه المشروعات لديها المقدرة على التفاعل مع متغيرات السوق، بالإضافة إلى التطور السريع لحركة العرض والطلب، كما أصبحت فرصها بالنمو والاستمرارية أكبر من الشركات الكبيرة ذات المرونة الأقل، كما تعمل المشاريع الصغيرة على تحقيق الاتزان الإقليمي في مستويات المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية، مثل: الصناعة والتجارة والخدمات والمقاولات، وتساعد في التوسع الجغرافي والوصول لنمط التوازن لكل أنحاء الدولة، ولها دور في رفع مستوى حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم، وتعمل أيضًا على زيادة فرص العمل والتخلص من الفوارق الإقليمية التي تكون ناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم محدد داخل الدولة.

جدول رقم (٨) خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات	١٥٩	%٨٤,١
يمكن إقامتها في مساحات صغيرة	١٦٣	%٨٦,٢
درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة	١٧٢	%٩١,٠
قدرة المشروعات الصغيرة على التكيف في المناطق النائية	١٧٧	%٩٣,٧
تتميز المشروعات الصغيرة بانتشارها الجغرافي الواسع	١٨٢	%٩٦,٣

اتضح من الجدول السابق خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تتميز المشروعات الصغيرة بانتشارها الجغرافي الواسع بنسبة ٩٦,٣%، وقدرة المشروعات الصغيرة على التكيف في المناطق النائية بنسبة ٩٣,٧%، كما أن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة بنسبة ٩١%، ويمكن إقامتها في مساحات صغيرة بنسبة ٨٦,٢%، وأخيراً سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات بنسبة ٨٤,١%، هذا وتضيف نتائج الدراسة الميدانية أن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تتسم بمحدودية المتطلبات التكنولوجية والفنية التي تحتاجها بالمقارنة بالمشاريع الكبيرة، وذلك لطبيعة أنشطتها التي يغلب عليها الطابع الحرفي، ويكون المستوى التكنولوجي المستخدم متواضعاً، لأنها تعتمد على الإمكانيات المحلية المتاحة إلى حد كبير، كما تعتبر التقنيات المستخدمة فيها بسيطة.

جدول رقم (٩) تصنيف المشروع حسب بداية النشاط

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	٥٩	%٣١,٢
من سنة إلى ٥ سنوات	٨٥	%٤٥,٠
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٢٨	%١٤,٨
أكثر من ١٠ سنوات	١٧	%٩,٠
الإجمالي	١٨٩	%١٠٠

اتضح من الجدول السابق تصنيف المشروع حسب بداية النشاط وجاء في الترتيب الأول من سنة إلى ٥ سنوات بنسبة ٤٥,٠%، وفي الترتيب الثاني أقل من سنة بنسبة ٣١,٢%، وفي الترتيب الثالث من ٥ إلى ١٠ سنوات بنسبة ١٤,٨%، وأخيراً أكثر من ١٠ سنوات بنسبة ٩,٠%، والمشروع الصغير نشاط اقتصادي يتميز باستقلالية مالكه ويستغل البيئة المحيطة به لترويج منتجاته أو تقديم خدماته واحتياجاته وقدراته محدودة أيضًا، كما أن نوعية النشاط، ففي الغالب يكون نشاط المشروع الصغير عمليًا قائمًا على استخدام مهارة معينة، وهو ما نشاهده في الورش الصغيرة أو المحلات التي تقدم خدمات فنية معينة.

جدول رقم (١٠) أسباب القيام بالمشروع (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
زيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة	١٦٩	%٨٩,٤
الرغبة في العمل والاعتماد على الذات	١٧٦	%٩٣,١
التعويض عن عدم الحصول على فرصة عمل	١٥٨	%٨٣,٦
سهولة الإجراءات والحصول على القرض	١٤٣	%٧٥,٧

اتضح من الجدول السابق أسباب القيام بالمشروع ومن أهمها: الرغبة في العمل والاعتماد على الذات بنسبة ٩٣,١%، وزيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة بنسبة ٨٩,٤%، والتعويض عن عدم الحصول على فرصة عمل بنسبة ٨٣,٦%، وأخيراً سهولة الإجراءات والحصول على القرض بنسبة ٧٥,٧%.

جدول رقم (١١) نوع النشاط التي تقدمها المشروعات

المدى	التكرار	النسبة المئوية
تجارة	٧٩	%٤١,٨
صناعة وإنتاج	٨٨	%٤٦,٦
خدمات	٢٢	%١١,٦
الإجمالي	١٨٩	%١٠٠

اتضح من الجدول السابق نوع النشاط التي تقدمها المشروعات وجاء في الترتيب الأول: صناعة وإنتاج بنسبة ٤٦,٦%، وتجارة بنسبة ٤١,٨% في الترتيب الثاني، وخدمات بنسبة ١١,٦%، وتشير نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الإنتاجية تعتمد على الاستفادة من

الخامات الموجودة في البيئة المحلية أو البيئات الخارجية والقيام بتحويل المواد الخام المعينة إلى منتجات جديدة قابلة للاستخدام، ومنها مشروعات الصناعات الغذائية والمشروعات الزراعية والصناعات الحرفية مثل النجارة والحدادة، أما المشروعات التجارية يقتصر دورها على بيع المنتجات التي يتم تصنيعها بحيث يكون صاحب المشروع مجرد وسيط بين المنتج والمستهلك ومنها المتاجر ومحلات البقالة والخضار والفاكهة، أما المشروعات الخدمية لا تقوم على بيع منتج بل بيع الخدمات التي يحتاج إليها الأفراد مثل مقدمو خدمات الإنترنت ومحلات الاتصالات.

جدول رقم (١٢) أماكن تسويق المنتج

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
داخل المدينة	١٣٤	%٧٠,٩
المحافظات القريبة	٣٦	%١٩,٠
كل الجمهورية	١٧	%٩,٠
خارج مصر	٢	%١,١
الإجمالي	١٨٩	%١٠٠

اتضح من الجدول السابق أماكن تسويق المنتج وتتمثل في: داخل المدينة بنسبة ٧٠,٩%، والمحافظات القريبة بنسبة ١٩%، وكل الجمهورية بنسبة ٩%، وخارج مصر بنسبة ١,١%. وتحقق المشروعات الصغيرة التوازن بين البيئات المختلفة في المجتمع الواحد، ففي البيئات الريفية والصحراوية النائية يجد الفرد المواطن احتياجاته الأساسية عبر تلك المشروعات، فلا يكون في حاجة إلى بيئة المدينة إلا في أوقات قليلة، وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن المشروعات الصغيرة الفرص تتيح للشباب الفرصة لتنفيذ أفكارهم التي ربما لا يستطيعون تنفيذها بصورة موسعة، كما تزيد المشروعات الصغيرة من متوسط دخل الأفراد، وتحقق في كثير من الحالات فائضاً ماليًا يمكن الاستفادة به، وتزيد من نسب النمو الاقتصادي، كما تساهم في حالات كثيرة في زيادة نسبة الصادرات خاصة إذا كان المشروع متماسكا وله قوة في تقديم المنتج المناسب للبيئات الخارجية أو تسويق المنتجات ذات الطابع المحلي في العالم.

جدول رقم (١٣) مدى وجود مشكلات عند إقامة المشروع

المدى	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٧٣	%٩١,٥
لا	١٦	%٨,٥
الإجمالي	١٨٩	%١٠٠

اتضح من الجدول السابق وجود مشكلات عند إقامة المشروع لدى الغالبية العظمى من إجمالي عينة الدراسة بنسبة ٩١,٥%، وبذلك يتضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تواجه العديد من المشكلات التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها.

جدول رقم (١٤) نوعية المشكلات عند تأسيس المشروع (استجابات متعددة) ن = ١٧٣

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ضعف القدرات المالية من بداية إنشاء المشروع	١٤٧	%٨٥,٠
صعوبات في تصريف البضائع يؤدى إلى اللجوء إلى البيع	١٣٨	%٧٩,٨
لا توجد حماية لهذه المشروعات من منافسه المنتجات المستوردة	٨٩	%٥١,٤
التغيرات في أسعار صرف العملات وارتفاع سعر الدولار	١٥٩	%٩١,٩
المنافسة القوية من قبل الشركات الكبيرة	١٦٢	%٩٣,٦

اتضح من الجدول السابق نوعية المشكلات عند تأسيس المشروع وفي مقدمتها: المنافسة القوية من قبل الشركات الكبيرة بنسبة ٩٣,٦%، والتغيرات في أسعار صرف العملات وارتفاع سعر الدولار بنسبة ٩١,٩%، وضعف القدرات المالية من بداية إنشاء المشروع بنسبة ٨٥,٠%، وصعوبات في تصريف البضائع يؤدى إلى اللجوء إلى البيع بنسبة ٧٩,٨%، ولا توجد حماية لهذه المشروعات من منافسه المنتجات المستوردة بنسبة ٥١,٤%، إذن تواجه العديد من المشروعات الصغير معوقات عدة تقف كحجر عثرة أمامها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف طبيعة هذه المعوقات حسب طبيعة المشروع والنشاط الذي يمارسه إلا أن التغيرات في أسعار صرف العملات وارتفاع سعر الدولار يأتي على رأس هذه المعوقات.

جدول رقم (١٥) دور الدولة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تذليل الإجراءات الروتينية الحكومية	١٢٥	%٦٦,١
تيسير الحصول على التمويل المناسب	١٤٧	%٧٧,٨
إنشاء وحدات حاضنة لتوفير المساحة والبنية	١٦٩	%٨٩,٤
التدريب على إدارة المشروعات وبعض الحرف اليدوية والتراثية	١٥٠	%٧٩,٤
توفير الاستشارات وخدمات الدعم الفني والإداري والتسويقي	١٦٣	%٨٦,٢
توفير دراسات الجدوى والمساعدة التقنية	١٥٤	%٨١,٥

اتضح من الجدول السابق دور الدولة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات في نجاح المشروعات الصغيرة وتتمثل في: إنشاء وحدات حاضنة لتوفير المساحة والبنية بنسبة ٨٩,٤%، وتوفير الاستشارات وخدمات الدعم الفني والإداري والتسويقي بنسبة ٨٦,٢%، وتوفير دراسات الجدوى والمساعدة التقنية بنسبة ٨١,٥%، والتدريب على إدارة المشروعات

وبعض الحرف اليدوية والتراثية بنسبة ٧٩,٤%، وتيسير الحصول على التمويل المناسب بنسبة ٧٧,٨%، وأخيراً تذليل الإجراءات الروتينية الحكومية بنسبة ٦٦,١%. وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج التدخل من قبل الدولة بمعنى أن الشباب لديهم بعض الأفكار وليس لديهم التمويل ليحققوا النهج الحقيقي للمشروعات، فضلا عن عدم تمكنهم من تسويق مشروعاتهم حال تنفيذها، فهنا يتضح دور الدولة، والتي تستطيع مساعدة هؤلاء الشباب من خلال التمويل كمبادرات تنتهجها الدولة المصرية بمساعدة الشباب ليس في الحصول فقط على مشروع يحقق من خلاله الكسب وسعة الرزق؛ وإنما تساعده ليصبح صاحب عمل فالدولة ممثلة في جهاز تنمية المشروعات يركز على التعاون مع جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لربط الشباب من ناحية والجهات المقدمة للخدمات وصناع القرار من ناحية أخرى وتقليل الفجوة من الجانبين، بما يساهم في نمو مجال ريادة الأعمال، فضلا عن العمل الجاد لتعميق ثقافة العمل الحر وتشجيع رواد الأعمال، من خلال إتاحة حزم متكاملة من الخدمات التمويلية والتسويقية والحوافز الضريبية وغير الضريبية وتيسير الإجراءات لتشجيع الشباب على إقامة من المشروعات الابتكارية.

جدول رقم (١٦) مدى حضور ورش العمل التي يعقدها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٨١	٩٥,٨%
لا	٨	٤,٢%
الإجمالي	١٨٩	١٠٠%

تبين من الجدول السابق حضور الغالبية العظمى من إجمالي عينة الدراسة ورش العمل التي يعقدها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بنسبة ٩٥,٨%، وبناء على ذلك يتضح أن الدولة المصرية تولي اهتماما كبيرا بالشباب وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال العمل على توفير التسهيلات اللازمة لإقامة المشاريع من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير الدعم المادي ودراسات الجدوى اللازمة والدورات التدريبية، بالإضافة لفتح المجال أمامهم لتسويق منتجاتهم من خلال المعارض وورش العمل المختلفة.

جدول رقم (١٧) أهم المكتسبات من خلال حضور ورش جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (استجابات متعددة) ن =١٨١

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
يتيح الفرص أمام الشباب لاكتسابهم الجديد من المعارف والمهارات	١٦١	%٨٩,٠
يساعد الشباب علي اكتسابهم المهارات التي تتطلبها مشروعاتهم	١٤٨	%٨١,٨
يساعد علي اكتساب الشباب اتجاهات إيجابية مما يزيد إنتاجيتهم في العمل	١٤٣	%٧٩,٠
تقليل النفقات وذلك من خلال تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام	١٥٩	%٨٧,٨

كشف الجدول السابق عن أهم المكتسبات من خلال حضور ورش جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في: يتيح الفرص أمام الشباب لاكتسابهم الجديد من المعارف والمهارات بنسبة ٨٩,٠%، وتقليل النفقات وذلك من خلال تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام بنسبة ٨٧,٨%، ويساعد الشباب علي اكتسابهم المهارات التي تتطلبها مشروعاتهم بنسبة ٨١,٨%، وأخيراً يساعد علي اكتساب الشباب اتجاهات إيجابية مما يزيد إنتاجيتهم في العمل بنسبة ٧٩,٠%، هذا وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أهمية وورش العمل والدورات التي ينظمها جهاز تنمية المشروعات والتي تستهدف فى المقام الأول الشباب الذين يرغبون في تأسيس مشروع أو الدخول في مجال الأعمال ويسعون إلى كسب مهارات القيادة والريادة بما يتناسب مع تطوير فكر الإنسان المصري في الجمهورية الجديدة وبما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية في مساعدة الشباب ليكونوا أصحاب أعمال لمشروعات متوسطة كانت أو صغيرة، فالتعريف بريادة الأعمال في مجتمع الشباب يعد إحدى وسائل الدولة للقضاء على مشكلة البطالة ولتحقيق طموحات الشباب.

ثالثاً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

جدول رقم (١٨) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المستوى الاقتصادي للشباب (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الحياة قد تغيرت إلى الأفضل	١٧٥	%٩٢,٦
ساعدني البرنامج في عدم الحاجة إلى الآخرين	١٨٠	%٩٥,٢
يدر عليَّ دخلاً ويفي باحتياجات واحتياجات أسرتي	١٦٨	%٨٨,٩
الدخل ساعدني في الادخار	١٤٤	%٧٦,٢

اتضح من الجدول السابق دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المستوى الاقتصادي للشباب ويأتي في مقدمتها: ساعدني البرنامج في عدم الحاجة إلى الآخرين بنسبة ٩٥,٢%، والحياة قد تغيرت إلى الأفضل بنسبة ٩٢,٦%، ويدر عليَّ دخلاً ويفي باحتياجات واحتياجات أسرتي بنسبة ٨٨,٩%، وأخيراً الدخل ساعدني في الادخار بنسبة ٧٦,٢%، هذا

وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها المحوري في التنمية المستدامة، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل الدولة، والمؤسسات المعنية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال تحسين الإنتاجية، وتوليد وزيادة الدخل، وتوظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، والابتكار والتقدم التكنولوجي، وزيادة القيمة المضافة المحلية. كما تشير النتائج إلى أن الشباب يهتم بشكل دائم بتنفيذ أفكار المشروعات الصغيرة المختلفة، وذلك بأقل إمكانيات وبالأدوات المتاحة لكل فرد، فالمشروعات الصغيرة تسهم في تشغيل ملايين الشباب مما يقلل نسبة البطالة، وتعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وتساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل.

جدول رقم (١٩) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
أكبر مصادر خلق وتوفير فرص عمل حقيقية دائمة ومتنوعة	١٧٣	%٩١,٥
أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٥٥	%٨٢,٠
الصناعات الصغيرة تمثل البنية الأساسية للمشروعات الكبيرة	١٦٤	%٨٦,٨
تمثل الملاذ الأخير لمن لا تتاح له الفرصة للعمل في القطاع الرسمي	١٧٧	%٩٣,٧
استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع	١٥٢	%٨٠,٤

كشف الجدول السابق عن أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة لأنها تمثل الملاذ الأخير لمن لا تتاح له الفرصة للعمل في القطاع الرسمي بنسبة ٩٣,٧%، وأكبر مصادر خلق وتوفير فرص عمل حقيقية دائمة ومتنوعة بنسبة ٩١,٥%، والصناعات الصغيرة تمثل البنية الأساسية للمشروعات الكبيرة بنسبة ٨٦,٨%، وأهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة ٨٢,٠%، وأخيراً استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بنسبة ٨٠,٤%. وقد بات واضحاً أن هيكلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها غير المعقدة جعلتها قادرة على التكيف مع المستجدات والمتغيرات الناجمة عن التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الدولة اليوم، وذلك مقارنة بالمشروعات والمؤسسات الكبيرة، كما أنها قادرة على أن تحميها من العديد من المخاطر وتجعل من حركتها في الأسواق أكثر مرونة، ومن هنا أصبحت عملية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع بسبب قدرتها الكامنة على خلق فرص العمل لدى الشباب ومن ثم القضاء على

البطالة، نظرًا لكونها مشروعات كثيفة العمالة، وتنوعها يتيح الفرصة للعمالة الماهرة وغير الماهرة.

جدول رقم (٢٠) أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تعمل على توفير فرص عمل وخفض معدلات الفقر	١٥٦	%٨٢,٥
تساعد على الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة	١٠٤	%٥٥,٠
خلق قيم اجتماعية لدى الشباب وأهمها الانتماء في أداء العمل	١٧١	%٩٠,٥
تمكن الشباب من أن يصبحوا قادة في المجتمع وصانعي قرار	١٥٢	%٨٠,٤
تسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة	١٦٧	%٨٨,٤
وسيلة لمواجهة التحديات التي فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية	١٦٣	%٨٦,٢

اتضح من الجدول السابق أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك من خلال خلق قيم اجتماعية لدى الشباب وأهمها الانتماء في أداء العمل بنسبة ٩٠,٥%، وتسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة بنسبة ٨٨,٤%، ووسيلة لمواجهة التحديات التي فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية بنسبة ٨٦,٢%، وتعمل على توفير فرص عمل وخفض معدلات الفقر بنسبة ٨٢,٥%، وتمكن الشباب من أن يصبحوا قادة في المجتمع وصانعي قرار بنسبة ٨٠,٤%، وأخيراً تساعد على الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة بنسبة ٥٥,٠%، هذا وتؤكد نتائج الدراسة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية عن طريق التنمية الاقتصادية، وتبرز الأهمية الاجتماعية لتلك المشاريع من خلال التالي توفير الفرص للشباب لكي يحصل على الدخل لكي يحقق ما يحتاج له من غذاء والخدمات الصحية والخدمات التعليمية وتوفير الإمكانات لحياة الكريمة وتقوم بإعادة بناء المجتمع للتخلص من الطبقة المهمشة، حيث تقوم ببناء مجتمع أكثر ثبات، والعمل على خفض معدل البطالة والفقر من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

جدول رقم (٢١) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصاديًا (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تحمل المسؤولية الذاتية	١٧٤	%٩٢,١
تحمل اتخاذ القرار اعتماداً على النفس	١٧٨	%٩٤,٢
تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة المرأة	١٦٣	%٨٦,٢
يساعد العمل على تحقيق طموح المرأة	١٦٦	%٨٧,٨
تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية	١٦٩	%٨٩,٤

أشارت معطيات الجدول السابق إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصاديا ويأتي في مقدمة هذا الدور: تحمل اتخاذ القرار اعتماداً على النفس بنسبة ٩٤,٢%، وتحمل المسؤولية الذاتية بنسبة ٩٢,١%، وتمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية بنسبة ٨٩,٤%، ويساعد العمل على تحقيق طموح المرأة بنسبة ٨٧,٨%، وأخيراً تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة المرأة بنسبة ٨٦,٢%، وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن الدولة قامت على مدار السنوات الماضية بتدعيم وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال التعديلات التشريعية والمؤسسية لإدخال المرأة وتوظيفها في العديد من القطاعات، وبخاصة المشروعات الصغيرة حيث تعتبر البوابة الرئيسية للتمكين الاقتصادي للمرأة المهمشة ولا سيما في المناطق الريفية وكذلك المناطق الفقيرة داخل المدن أو على أطرافها ولا سيما فيما يتعلق بالنساء التي لا عائل لها سواء من الأرامل أو المطلقات أو حتى من الأسر التي تخلى الزوج تماما عن الإنفاق على الأسرة من خلال تقديم الدعم الفني والمالي عبر بعض حاضنات الأعمال علاوة على تقديم التمويل بأسعار فائدة مخفضة حتى تستطيع المرأة بدء مشروعها أو تحقيق استقلالها الاقتصادي.

جدول رقم (٢٢) أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية البيئية (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مساهمتها في استغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل	١٣٦	%٧٢,٠
قدرتها في تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية	١٥٥	%٨٢,٠
المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية البيئية	١٤٦	%٧٧,٢
تساهم في رفع مستوى الوعي البيئي للمجتمع	١٣٨	%٧٣,٠
تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام وتدوير مخلفات الصناعات الكبرى	١٢٢	%٦٤,٦

تبين من الجدول السابق أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية البيئية ومن أهمها: قدرتها في تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية بنسبة ٨٢,٠%، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية البيئية بنسبة ٧٧,٢%، وتساهم في رفع مستوى الوعي البيئي للمجتمع بنسبة ٧٣,٠%، ومساهمتها في استغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل بنسبة ٧٢,٠%، وأخيراً تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام وتدوير مخلفات الصناعات الكبرى بنسبة ٦٤,٦%.

هذا وتشير نتائج الدراسة الميدانية على ان أصحاب المشروعات الصغيرة بأهميّة الحفاظ

على البيئة، ويكون ضمن أهدافها المتعلقة بالمشروع الحفاظ على البيئة، من خلال وضع مجموعة من الشروط الملزمة لها، ويجب العمل على كسب أصحاب المشروعات الصغيرة في قضية الحفاظ على البيئة، فلا بدّ من إيلاء هذه الأمور قدراً أكبر من الاهتمام، لأن التنمية البيئة المستدامة يعود بالعديد من الفوائد من أهمها الحفاظ على صحة المجتمع وأفراده وتحسين جودة الحياة بشكل أكبر، فالبيئة الجيدة تقلل من التوتر وتزداد فيها فرص التفاعل، مما يعني حياة أفضل للمجتمع، وجذب الاستثمارات والصناعات الصديقة للبيئة الجديدة والحفاظ على قوام المجتمع الاقتصادي، فالمجتمعات المهتمة بشؤون البيئة والحفاظ عليها هي مجتمعات صحية للعمل والعيش، وخصوصاً المشروعات التي تضع في اعتبارها التنمية البيئية المستدامة.

- **نتائج الدراسة:**

أهمية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب أصحاب المشاريع تتبع نهج إداري، وتأتي أهمية اتباع الشباب نهج الإدارة عند البدء في مشروعهم وذلك لضمان استمرار العمال في العمل كما يؤمن له لقمة عيشه، ولتحقيق أعلى معدل من المكاسب والأرباح للمشروع، ويساعد المشروع على توضيح الوضع المالي له، وأخيراً جذب شركاء للمشروع وعدم الخوف على أموالهم.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية المهام الإدارية التي تمارسها عينة الدراسة في المشروع ويأتي في مقدمتها دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة، وإدارة وتوفير متطلبات السيولة اللازمة للتشغيل بالمشروع، والاهتمام بخدمات ما بعد البيع، وإعداد دراسة للسوق والتعرف على احتياجاته، وأخيراً التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لها.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن مقومات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها الإدارة الجيدة والتخطيط السليم، وتوافر رأس المال اللازم للمشروع، وتطوير الأداء وتحسين الإنتاج من خلال التدريب المهني والإداري، ووجود معايير وأدوات مراقبة على الأداء في المشروع، والتنويع والتغيير في نوع المنتجات لتلبية رغبات العملاء، وأخيراً تطور القدرات التسويقية لأصحاب المشروعات.
- أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشروعات الصغيرة حيث تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة، وتحقق الاستخدام الأفضل للموارد

المتاحة، وتساعد على الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة، وتقلل المشروعات الصغيرة من اختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات، وأخيراً المساهمة في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين.

- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تتميز المشروعات الصغيرة بانتشارها الجغرافي الواسع، وقدرة المشروعات الصغيرة على التكيف في المناطق النائية، كما أن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة، ويمكن إقامتها في مساحات صغيرة، وأخيراً سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية تصنيف المشروع حسب بداية النشاط وجاء في الترتيب الأول من سنة إلى ٥ سنوات، وفي الترتيب الثاني أقل من سنة، وفي الترتيب الثالث من ٥ إلى ١٠ سنوات، وأخيراً أكثر من ١٠ سنوات.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أسباب القيام بالمشروع ومن أهمها: الرغبة في العمل والاعتماد على الذات، وزيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة، والتعويض عن عدم الحصول على فرصة عمل، وأخيراً سهولة الإجراءات والحصول على القرض.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية نوع النشاط التي تقدمها المشروعات وجاء في الترتيب الأول: صناعة وإنتاج، وتجارة في الترتيب الثاني، وخدمات.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أماكن تسويق المنتج وتتمثل في: داخل المدينة، والمحافظات القريبة، وكل الجمهورية، وخارج مصر.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية وجود مشكلات عند إقامة المشروع لدى الغالبية العظمى، تتمثل في المنافسة القوية من قبل الشركات الكبيرة، والتغيرات في أسعار صرف العملات وارتفاع سعر الدولار، وضعف القدرات المالية من بداية إنشاء المشروع، وصعوبات في تصريف البضائع يؤدى إلى اللجوء إلى البيع، ولا توجد حماية لهذه المشروعات من منافسه المنتجات المستوردة.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية دور الدولة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات في نجاح المشروعات الصغيرة وتتمثل في إنشاء وحدات حاضنة لتوفير المساحة والبنية، وتوفير الاستشارات وخدمات الدعم الفني والإداري والتسويقي، وتوفير دراسات الجدوى

والمساعدة التقنية، والتدريب على إدارة المشروعات وبعض الحرف اليدوية والتراثية، وتيسير الحصول على التمويل المناسب، وأخيراً تذليل الإجراءات الروتينية الحكومية.

- تبين من نتائج الدراسة الميدانية حضور الغالبية العظمى من إجمالي عينة الدراسة ورش العمل التي يعقدها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم المكتسبات من خلال حضور ورش جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتيح الفرص أمام الشباب لاكتسابهم الجديد من المعارف والمهارات، وتقليل النفقات وذلك من خلال تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام، ويساعد الشباب علي اكتسابهم المهارات التي تتطلبها مشروعاتهم، ويساعد علي اكتساب الشباب اتجاهات إيجابية مما يزيد إنتاجيتهم في العمل.

- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المستوى الاقتصادي للشباب ويأتي في مقدمتها ساعدني البرنامج في عدم الحاجة إلى الآخرين، والحياة قد تغيرت إلى الأفضل، ويدر عليَّ دخلاً ويفي باحتياجات واحتياجات أسرتي، وأخيراً الدخل ساعدني في الادخار.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة لأنها تمثل الملاذ الأخير لمن لا تتاح له الفرصة للعمل في القطاع الرسمي، وأكبر مصادر خلق وتوفير فرص عمل حقيقية دائمة ومتنوعة، والصناعات الصغيرة تمثل البنية الأساسية للمشروعات الكبيرة، وأهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع.
- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك من خلال خلق قيم اجتماعية لدى الشباب وأهمها الانتماء في أداء العمل، وتسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة، ووسيلة لمواجهة التحديات التي فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على توفير فرص عمل وخفض معدلات الفقر، وتمكن الشباب من أن يصبحوا قادة في المجتمع وصانعي قرار، وأخيراً تساعد على الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة.

- أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصاديا ويأتي في مقدمة هذا الدور: تحمل اتخاذ القرار اعتماداً على النفس، وتحمل المسؤولية الذاتية، وتمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية، ويساعد العمل على تحقيق طموح المرأة، وأخيراً تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة المرأة.
- تبين من نتائج الدراسة الميدانية أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية البيئية ومن أهمها: قدرتها في تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية البيئية، وتساهم في رفع مستوى الوعي البيئي للمجتمع، ومساهمتها في استغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل، وأخيراً تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام وتدوير مخلفات الصناعات الكبرى.

- **توصيات الدراسة:**

- وضع التشريعات والقوانين التي تلزم المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للحد من ظاهرة التلوث البيئي.
- تقديم دورات مجانية للشباب حول كيفية بدء المشروع الصغير وأسسه، مع تدريب ورفع مهارات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجارية.
- ضرورة خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد بعض أو كل احتياجاتها من مكونات التصنيع الي المشروعات الصغيرة.
- تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة وإيجاد نظام ضمان القروض الممولة للمشاريع الصغيرة.
- تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين والمتوقعين، من خلال توفير برامج تدريبية عبر جهاز تنمية المشروعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- دعم المرأة ومساعدة الأقليات من أجل زيادة مشاركتهم في ملكية مشاريع صغيرة ومتوسطة.
- وضع برنامج لتشريع تصدير منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عبر إقامة مراكز دعم للتصدير وإنشاء لتشجيع التجارة والاستثمار.

- ضرورة تقديم المزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصًة من خلال القطاع الخاص والبنوك.
- إقامة المعارض المحلية والدولية بصفة دورية أو موسمية لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

المراجع والمصادر:

١- إبراهيم،السعيد مبروك : (٢٠١٤)، الإدارة الاستراتيجية للمكتبات في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة: الجودة، المجموعة العربية للتدريب، القاهرة.

٢- إبراهيم، السعيد مبروك :(٢٠١٢)، إدارة المكتبات الجامعية، المجموعة العربية للتدريب، القاهرة.

٣- أبو عباه، صالح وآخرون :(٢٠٠٠)، أساسيات ممارسة طريقة العمل مع الجماعات، مكتبة العبيكان، الرياض.

٤- احمد،عصام فتحي زيد :(٢٠٢٠)، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

٥- الأسرج،حسين عبد المطلب :(٢٠٠٩)، " الوقف الإسلامي ودوره في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة"، دراسات إسلامية، عدد٦، سبتمبر.

٦- الأسرج،حسين عبد المطلب: (٢٠١٨)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، حسين الاسرج.

٧- اسماعيل،رضا: (٢٠٠٨)، الإدارة العامة, ط١, مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر.

٨- إسماعيل،على سيد: (٢٠٢٠)، الوجيز فى المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

٩- إلياس، طارق :(٢٠١٩)، الإدارة بالعمليات: من الاستراتيجية إلى الخطط التنفيذية، مركز الخبرات المهنية للإدارة.

١٠- أونيس،أونيس عبد المجيد :(٢٠١٨)، إدارة العلاقات الإنسانية (مدخل سلوكي تنظيمي)، دار اليازوري العلمية، عمان.

١١- الجابري،علي عبد الكريم حسين :(٢٠١٢)، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الأردن، دار دجلة ناشرون ومزعون، عمان.

١٢- الجبالي، حمزة :(٢٠١٦)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

١٣- جيدنز ،أنتوني: (٢٠٠٢)، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

١٤- الجيزاوي،محمد: (٢٠١٨)، الإدارة الاستراتيجية والأعمال الإلكترونية: إشكاليات النظرية والتطبيق، Ltd E-kutub، لندن.

١٥- حسن، سمير محمد : (١٩٨٣)، بحوث الإعلام، الأسس والمبادئ، عالم كتب، القاهرة.

١٦- الدباغ،عصام :(٢٠١٥)، تقويم الأداء الإداري للمشاريع، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان.

١٧- دودين،احمد يوسف :(٢٠٢٠)، إدارة المشاريع المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

١٨- رايس، وفاء :(٢٠٢٠)، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات العامة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

١٩- رائول محمد :(٢٠١٤)، تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعات كثيفة الاستهلاك وأثره على التنمية المستدامة : دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد٤، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٢٠- رشوان، ناصر: (٢٠١٨)، التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية (رؤية لدور أجهزة الإدارة)، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق.

٢١- سرحان،فائق محمد وآخرون :(٢٠١٧)، تكنولوجيا المعلومات في إدارة المشاريع الإنشائية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

٢٢- سعدي،فاطمة سعدي :(٢٠١٩)، مبادئ إدارة الأعمال ونظريات المنظمة، Ltd e-Kutub، لندن.

٢٣- سليمان،عبد الرحمن سيد: (٢٠١٤)، مناهج البحث، عالم الكتاب، القاهرة.

٢٤- شفيق، محمد :(٢٠١١)، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، المنصورة.

٢٥- شفيقة مهري: (٢٠١٩)، قضايا ورهانات بحثية راهنة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ٣٠٦.

٢٦- صقر، أحمد محي خلف: (٢٠١٩)، المشروعات الصغيرة: الفكرة وآلية التنفيذ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

٢٧- طلحة، محمد السيد البدوي الدسوقي :(٢٠١٧)، إدارة المستشفيات والمراكز الطبية: إدارة وتطوير المستشفيات والمراكز الطبية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٨- العبادي، سمير: (٢٠١٥)، المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان.

٢٩- العبار،محمد مصطفى :(٢٠١٩)، الطاقة والتنمية المستدامة الأليات المرنة لقطاع الطاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المؤتمر الهندسي الثاني لنقابة المهن الهندسية بالزاوية.

٣٠- عبد السادة،نهلة تركي :(٢٠١٩)، "معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة الفروض الممنوحة منقبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها"، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) مجلد، ١٤، عدد ٤٩.

٣١- عبد اللطيف، حاتم عبد المنعم أحمد :(٢٠١٥)، التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٢- العصيمي،عايد عبد الله :(٢٠١٥)، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

٤١-علام، اعتماد :(٢٠١٩)، ريادة الأعمال والمشروعات الصناعية الصغيرة في الريف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،

٣٣- العلم، حسين :(٢٠١٨)، إدارة المشاريع ضمن متطلبات التنمية المستدامة: نحو منهج مستدام لإدارة المشاريع، دراسات اقتصادية، العدد٢٩، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر.

٣٤- العنزي،سعد علي حمود :(٢٠٢٠)، إدارة الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

٣٥- عيسى،أحمد بني :(٢٠١٩)، المدخل إلى الإدارة الإسلامية الحديثة، دار اليازوري العلمية، عمان.

٤٥- الغرباوي، شهدان عادل :(٢٠٢٠)، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

٤٦- غيث، محمد عاطف: (١٩٩٧)، "قاموس علم الاجتماع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٤٧- قانون رقم ١٥٢ لسنة (٢٠٢٠) بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حتى عام ٢٠٢٣، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ مكرر.

٤٨- كافي مصطفى يوسف: (٢٠١٧)، التنمية المستدامة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

٤٩-محمد، محمد خليل محمود: (٢٠١٨)، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، عمان.

٥٠- محمد، صالح صبري :(٢٠١٦)، متطلبات تطوير المشروعات الصغيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية.

٥١-الهياجي، ياسر هاشم عماد :(٢٠٢٠)، " دور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية: مدينة زبيد التاريخية دراسة حالة " مجلة الآداب للدراسات الإنسانية، عدد١٤، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن.

52- Bruce, J. (1986), Biddle.Recent Developments in Role Theory, Annual Review of Sociology, California: Annual Review INC),.
53-Collins – (1995) Concise Dictionary – 5 Ed, Harper colons publish – British library – Edinburgh – Harlow.
54-John Scott & Gorden Marshall, 2010 Dictionary of Sociology, oxford university press,
55- Li, Weizi, et al. (2016)"e-Leadership through strategic alignment: An empirical study of small-and medium-sized enterprises in the digital age." Journal of Information Technology 31.2.
56- Nguyen, Q. C., & Ye, F. (2015). Study and evaluation on sustainable industrial development in the Mekong Delta of Vietnam. Journal of Cleaner Production, 86, 389-402.
57- Oyedepo, G. A. (2017). Examining the factors affecting UK manufacturing small and medium sized enterprises' corporate sustainability behaviour.
58- Sehnem, Simone, et al (2020) "Public policies, management strategies, and the sustainable and competitive management model in handicrafts." Journal of Cleaner Production.
59-Westman, Linda, et al, (2020) "Political participation of businesses: A framework to understand contributions of SMEs to urban sustainability politics." Earth System Governance.